وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور بشير البيّض
معهد العلوم الاقتصادية و التجارية
قسم العلوم التجارية

الموضوع:

تأثير النمو السكاني على الفجوة الغذائية في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة (ماستر أكاديمي) في الاقتصاد الكمي

إعداد الطالب:
- حميتو عثمان
- مازوزي أحمد

إشراف الأستاذ:
د. قصابي شعبان

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. موسي اسية	المركز الجامعي نور بشير البيّض	رئيسا
د. قصابي شعبان	المركز الجامعي نور بشير البيّض	مشرفا ومقررا
د. صكوشي حاسين	المركز الجامعي نور بشير البيّض	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

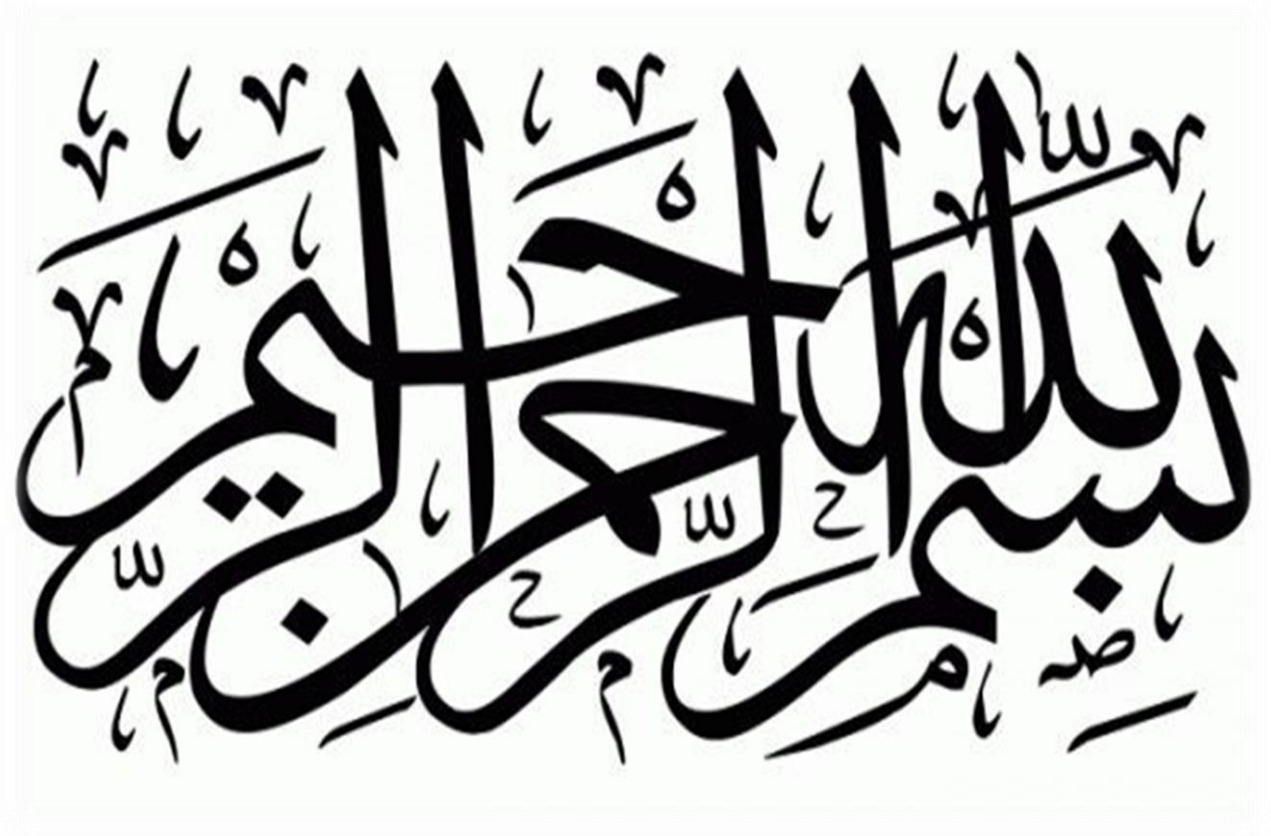
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ . د .قصابي شعبان

على مجهوداته ونصائحه وعلى صبره معنا لإنجاز هذه المذكرة

كما نتقدم بجزيل الشكر المسبق للجنة المناقشة على ما سيقدمونه من ملاحظات

وتوجيهات والتي لن تزيد هذا العمل إلا اتقانا وجمالا، ونشكر كل أساتذة

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية بالمركز الجامعي نور البشير البيض

والعاملين فيه من حيث دعمهم وتشجيعهم لنا.

إهداء

بسم خالقي ومسير أموري وعصمت أمري لك كل الحمد والامتنان .وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

اهدي هذا النجاح إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة-دمتم لي سندا لا عمر له.

من كلله الله بالهيبة والوقار.... إلى من أحمل اسمه بكل فخر... إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم بعد فضل الله ما أنا فيه -والدي الغالي-

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى بسمه الحياة وسر الوجود إلى الإنسانة العظيمة -والدتي الحبيبة-

إلى ضلعي الثابت وأمان أيام إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوى منها إلى قرة عيني "إخوتي وأخواتي"

لكل من كان عونا وسندا لي في هذا الطريق أصدقائي و أخص بالذكر الدكتور معازيز عبدالقادر .

أهديكم هذا الإنجاز

الحمد الله

الطالب : حميتو عثمان

إهداء

"وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

أهدى عملي إلي من قال الرحمان فيهم " و احفظ لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني. صغيرا"

إلى من مهد طريق العلم لي، إلى من أنار دروب علمي بنور لا ينطفئ العزيز الغالي "أبي " حفظه الله ورعاه

والي من كانت داعم لأول لتحقيق طموحي والي من كانت ملجأي ويدي اليمني في دراستي الشجرة الطيبة "لأم الحنون "

والي من هم سندي. ومسندي في الحياة. وضلعي الثابت "إخوتي و أخواتي " حفظهم الله ورعاهم وسدد خطاهم

والي كل الاصدقاء ...لا تسعى السطور. لذكرهم. .

الطالب: ما زوزي أمحمد

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

شكر وتقدير
الفهرس .....
المقدمة العامة..... أ

الجانب النظري

الفصل الأول: النمو السكاني (نظرية مالتوس)

تمهيد : 3
المبحث الأول : مفهوم النمو السكاني 4
المطلب الاول : تعريف النمو السكاني.....4
المطلب الثاني : أسباب النمو السكاني وحسابه: 9
المبحث الثاني : نظرية مالتوس.....12
المطلب الأول : تقديم نظرية مالتوس: 14
المطلب الثاني :انتقادات نظرية مالتوس:.....20
خلاصة : 25
تمهيد:.....26

الفصل الثاني: الفجوة الغذائية في الجزائر

المبحث الأول : مفهوم الفجوة الغذائية 28
المطلب الأول : تعريف الفجوة الغذائية.....31
المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية للفجوة الغذائية: 35
المبحث الثاني : الفجوة الغذائية في الجزائر 39
المطلب الاول : أسباب الفجوة الغذائية في الجزائر.....45
المطلب الثاني : أوجه الفجوة الغذائية في الجزائر: 49
خلاصة:.....51

الجانب التحليلي

الفصل الثالث :علاقة النمو السكاني بالفجوة الغذائية

تحليل علاقة النمو السكاني بالفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.....56
ثانيا : تحليل علاقة تطور تعداد السكان بتطور الفجوة الغذائية في الجزائر:.....58
نتائج الدراسة : 67
الخاتمة العامة.....68
*قائمة المراجع.....70
ملخص الدراسة

فهرس الجداول

رقم الجدول	المحتوى	ص
01	تطور عدد السكان ومعدلات النمو السكاني عبر التاريخ	06
02	نسبة مساهمة الجزائر و باقي الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية العربية.	21
03	السلع الغذائية الرئيسية التي تستوردها الجزائر	30
04	الكميات التي تستوردها الجزائر من الحبوب لسد فجوتها الغذائية.	32
05	هيكل واردات وصادرات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية.	33
06	تقسيمات الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر للفترة 2010-2014.	43

فهرس الأشكال

رقم الشكل	المحتوى	ص
01	نصيب الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية عام 2017	22
02	نسبة مساهمة كل سلع في حصيلة السلع الغذائية الرئيسية التي تستوردها الجزائر.	31
03	تطور الإعالة العمرية مقارنة بتعداد السكان في سن العمل للفترة 1990 -2015.	37
04	تطور نسبة مساهمة كل من قطاع الزراعة والصناعة والخدمات في إجمالي الناتج المحلي للفترة 1990-2015.	39
	تطور تعداد السكان وواردات السلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	40

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تأثير النمو السكاني على الفجوة الغذائية في العالم هو موضوع مهم يطرح تحديات جوهرية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. يعتبر النمو السكاني السريع في بعض المناطق، بالإضافة إلى تباين معدلات النمو بين الدول، من أهم العوامل التي تؤثر على قدرة العالم على تلبية احتياجاته الغذائية.

من جهة، يزيد النمو السكاني السريع من الطلب على الموارد الغذائية، مثل الأراضي الزراعية والمياه، مما يضع ضغطًا هائلاً على نظم الإنتاج الغذائي. في المقابل، الفجوة بين النمو السكاني والزيادة في الإنتاج الغذائي يمكن أن تؤدي إلى نقص في الإمدادات الغذائية، خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والموارد المحدودة.

إلى جانب ذلك، يؤثر النمو السكاني أيضًا على توزيع الثروات والفجوات الاقتصادية في المجتمعات. فعلى الرغم من أن العالم ينتج كميات كبيرة من الغذاء، إلا أن هناك توزيعًا غير عادل للغذاء والثروات، مما يعزز الفجوة الغذائية بين الدول المتقدمة والنامية، وحتى داخل الدول نفسها.

بالتالي، يتطلب التصدي لتأثير النمو السكاني على الفجوة الغذائية جهودا مشتركة ومتكاملة من قبل المجتمع الدولي والحكومات المحلية والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني. هذه الجهود قد تشمل تعزيز الزراعة المستدامة، وتوفير التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الزراعي، وتعزيز النمو الاقتصادي لتحسين قدرة الأفراد على شراء الغذاء، بالإضافة إلى تعزيز التعليم والصحة العامة للسكان.

الفجوة الغذائية التي تعيشها معظم الدول هو نتيجة لعدة عوامل منها ما هو بشري كالتزايد السكاني الذي تكلم عنه مالتوس، ومنها ما هو اقتصادي، وكذلك منها ما هو نتيجة لعوامل طبيعية كالمناخ السائد في البلد، مثل مناخ الجزائر الذي يتميز بثلاث أقاليم مناخية هي مناخ البحر الأبيض المتوسط، المناخ شبه الجاف والمناخ الصحراوي.

تأثير النمو السكاني على الفجوة الغذائية في الجزائر يمثل تحدياً هاماً يتطلب فهماً عميقاً وتدابير فعّالة لمعالجته. تشهد الجزائر نمواً سكانياً مستمراً، حيث يتجاوز عدد سكانها الـ 40 مليون نسمة، وهذا النمو يضع ضغوطاً متزايدة على مواردها الغذائية.

تتأثر الجزائر بعدة عوامل تؤثر على الفجوة الغذائية، منها التغيرات البيئية والتقلبات المناخية التي تؤثر على إنتاج الزراعة، وتأثير النمو السكاني على الطلب على الغذاء. يترتب على ذلك تحديات في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، خاصة في ظل تزايد الطلب مقابل القدرة المحدودة على زيادة الإنتاج الزراعي.

علاوة على ذلك، تواجه الجزائر تحديات اقتصادية واجتماعية تزيد من هذه الفجوة، مثل التوزيع غير العادل للثروة والدخل، والفقر والبطالة في بعض المناطق. ينعكس ذلك على قدرة الأفراد والأسر على الوصول إلى الغذاء بشكل كافٍ ومتوازن.

من أجل مواجهة هذه التحديات، تحتاج الجزائر إلى استراتيجيات شاملة تشمل تعزيز الزراعة المستدامة وتحسين البنية التحتية الزراعية وتعزيز الإنتاجية، بالإضافة إلى تعزيز الوعي بأهمية التغذية السليمة وتوفير الغذاء الصحي بأسعار معقولة للجميع. كما تعتبر التدابير الاقتصادية والاجتماعية للحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي أيضاً جزءاً أساسياً من الحلول المطلوبة لتقليل الفجوة الغذائية في الجزائر.

و قد أورد بعض الاقتصاديون كالاقتصادي مالتوس أن البشرية محكوم عليها بالموت جوعا في المستقبل، وذلك نظرا لأن عدد السكان ازدادت الحاجة للغذاء وارتفعت الفجوة الغذائية، لكن واقعنا يثبت العكس تماما، حيث أن البلد الذي يعاني عجزا غذائيا يمكنه الحصول كما قال هو- يتزايد بمتتالية هندسية بينما كمية الإنتاج الغذائي تتزايد بمتتالية حسابية، وهذا معناه أنه كلما ارتفع عدد السكان كلما حصل على غذائه من باقي دول العالم محققا بذلك ما يسمى بالأمن الغذائي النسبي، ويكون هذا إما من خلال استيراد الأغذية بالأموال الخاصة، أو من خلال تلك المساعدات الغذائية الدولية .

وبتضافر هذه العوامل فإن هذا يؤدي إلى زيادة العجز الغذائي، وفي ظل ثبات باقي العوامل وارتفاع عدد السكان فإن هذا يؤدي أيضا إلى ارتفاع العجز الغذائي كالعجز الغذائي الذي تعيشه الجزائر والذي ترتفع قيمته كل سنة بالتوازي مع ارتفاع عدد السكان.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الورقة البحثية لنقوم فيها بتحليل ووصف علاقة النمو السكاني بالعجز الغذائي في الجزائر، ومعرفة إن كان للنمو السكاني أثر أم لا على العجز الغذائي الذي تعانيه الجزائر وتلجأ للاستيراد لأجل سده. و لأجل معرفة هذا نطرح الإشكالية الاتية :

هل ارتفاع الفجوة الغذائية في الجزائر له علاقة بالنمو السكاني ؟

التساؤلات الفرعية

- ما هو واقع تطور نسبة السكان في الجزائر؟
- ما هو واقع الفجوة الغذائية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة :

النمو السكاني في الجزائر له علاقة تأثيرية على الفجوة الغذائية في الجزائر.

الفرضيات الجزئية

- هناك ارتفاع في نسبة السكان في الجزائر على مدار العقود الماضية.
- قد يكون هناك فجوة بين النمو السكاني و نمو الرقعة الزراعية

أهداف الدراسة :

نهدف من خلال بحثنا هذا إلى تحليل هيكل الفجوة الغذائية الجزائرية من السلع الغذائية الرئيسية، ومن ثم محاولة التعرف إن كان هناك علاقة للنمو السكاني في هذه الفجوة الغذائية، وكذلك معرفة إن كان تعداد السكان في الجزائر يشكل مشكل أم يمكن لهذا التعداد السكاني أن يتم استغلاله بشكل جيد في عملية التنمية الفلاحية .

منهجية الدراسة :

من أجل الإحاطة بجوانب موضوع بحثنا هذا اعتمدنا المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف و التحليل، وهذا لأجل وصف وتحليل التداخل بين النمو السكاني والأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية وصفية لعلاقة النمو السكاني بالأمن الغذائي في الجزائر .

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت النمو السكاني في الجزائر وتأثيره على الفجوة الغذائية. إليك بعض النماذج:

1- دراسة "تقديرات النمو السكاني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر" قام بها باحثون من جامعة الجزائر، استخدموا فيها نماذج اقتصادية لتحليل تأثير النمو السكاني على الطلب والعرض في سوق الغذاء، مما يساعد في فهم العلاقة بين النمو السكاني والفجوة الغذائية.

2- دراسة أخرى قام بها مركز أبحاث في الجزائر تحت عنوان "تأثير النمو السكاني على الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة حالة منطقة القبائل"، استعرضت تأثير النمو السكاني على الطلب على الغذاء في منطقة محددة، مع التركيز على العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على توفير الغذاء والأمن الغذائي.

3- دراسة أخرى قام بها باحثون من جامعة الجزائر تحت عنوان "النمو السكاني وتحديات الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة تحليلية"، استعرضت التحديات التي تواجه الجزائر في مجال الأمن الغذائي، مع التركيز على العوامل السكانية التي تؤثر على هذا الأمن.

4- **دراسة بلقاسم (2010)** ربطت الدراسة بين النمو السكاني في الجزائر وارتفاع الطلب على الغذاء، مما أدى إلى زيادة العجز الغذائي.

5- **دراسة بن عودة (2014) :** أظهرت الدراسة أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية تلعب دورًا هامًا في العجز الغذائي في الجزائر، إلى جانب النمو السكاني.

6- **دراسة زروال (2018) :** أكدت الدراسة على ضرورة الاستثمار في الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مع مراعاة النمو السكاني المتزايد.

7- **دراسة بن عبد الله (2020) :** ركزت الدراسة على دور السياسات الحكومية في إدارة النمو السكاني وضمان الأمن الغذائي في الجزائر.

هذه الدراسات تقدم فهماً عميقاً للتفاعلات المعقدة بين النمو السكاني والفجوة الغذائية في الجزائر، وتوفر أساساً لتطوير سياسات فعّالة للحد من هذه الفجوة وتحقيق الأمن الغذائي في البلاد.

الجانب النظري

الفصل الأول: متغير النمو السكاني (نظرية مالتوس)

تمهيد :

تُعد نظرية مالتوس من أشهر النظريات التي تناولت مسألة النمو السكاني، حيث ربطت بين الزيادة السريعة في عدد السكان وقلة الغذاء. يرى مالتوس أن عدد السكان يتزايد بمعدل هندسي بينما تنمو وسائل العيش بمعدل حسابي، مما يؤدي إلى نقص الغذاء وزيادة الفقر.

نظرية مالتوس هي نظرية اقتصادية تشير إلى العلاقة بين النمو السكاني والإمكانيات الغذائية. وتُسمى أحيانًا بـ "نظرية الفقر المعياري"، وهي أول من طرحها الاقتصادي البريطاني توماس روبرت مالتوس في القرن الثامن عشر.

تقول نظرية مالتوس ببساطة أن النمو السكاني يتجاوز بسرعة القدرة على زيادة إمكانيات الغذاء، مما يؤدي في النهاية إلى نقص الغذاء وانخفاض مستويات المعيشة. بمعنى آخر، يعتقد مالتوس أن النمو السكاني يتباين مع نمو الإمكانيات الغذائية بشكل هندسي، حيث ينمو السكان بمعدل أسرع من قدرة الأرض على إنتاج الغذاء.

على الرغم من أن نظرية مالتوس تحظى بانتقادات كثيرة، إلا أنها ما زالت تُستخدم كنقطة انطلاق لفهم العلاقة بين النمو السكاني والإمكانيات الغذائية في العالم، خاصة في البلدان التي تواجه تحديات في تلبية احتياجات سكانها الغذائية.

حدد مالتوس نوعين من الموانع التي تحول دون النمو السكاني: الموانع الإيجابية التي تزيد من معدل الوفيات مثل الحروب والمجاعات، والموانع الوقائية التي تقلل من معدل المواليد مثل الضبط الأخلاقي. رغم أهمية النظرية، تعرضت لانتقادات منها عدم واقعية افتراضات تضاعف السكان هندسيًا وإمكانية زيادة الغذاء بمعدلات أكبر بفضل التقدم التكنولوجي.

كما تجاهلت النظرية العوامل الاجتماعية والثقافية وتأثير وسائل منع الحمل، وأهملت دور التطور التكنولوجي في زيادة الإنتاجية الزراعية. برغم هذه الانتقادات، أثارت نظرية مالتوس نقاشات مهمة حول العلاقة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية.

المبحث الأول : مفهوم النمو السكاني

النمو السكاني ظاهرة معقدة لها أسباب اجتماعية واقتصادية . من المهم فهم أسباب النمو السكاني وكيفية حسابه من أجل تطوير سياسات فعالة لإدارة النمو السكاني وضمان مستقبل مستدام ، و هذا ما سنتطرق إليه من خلال مبحثنا هذا.

المطلب الاول : تعريف النمو السكاني

يعرّف معجم المصطلحات الاقتصادية نمو السكان أنه :زيادة عدد السكان بسبب زيادة عدد المواليد وانخفاض عدد الوفيات، على أن الزيادة الكلية في عدد السكان لا تتحقق بنفس المقدار في الاقاليم المختلفة، ففي بعض الاقطار نجد نموا بطيئا في السكان، وفي أقطار أخرى نجد نموا سريعا، بينما نجد في عدد من الأقطار تأرجحا بين الزيادة والنقصان[1] .ولم يأخذ هذا التعريف عامل الهجرة في الحسبان.

النمو السكاني يشير إلى التغيرات في عدد السكان في منطقة معينة خلال فترة زمنية معينة. يتم قياس النمو السكاني عادةً بنسبة الزيادة السنوية في عدد السكان، ويعتبر عاملاً مهماً في تحديد حجم وتوجيهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعتمد معدلات النمو السكاني على عدة عوامل، بما في ذلك معدلات الولادة، ومعدلات الوفيات، والهجرة. إذا كان معدل الولادة أعلى من معدل الوفيات، فإن النمو السكاني يكون إيجابياً، ويزيد عدد السكان. على الجانب الآخر، إذا كان معدل الوفيات أعلى من معدل الولادة، فإن النمو السكاني يكون سلبياً.

تأثيرات النمو السكاني تشمل التحديات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي النمو السكاني السريع إلى ضغط على الموارد الطبيعية، ويزيد من الطلب على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة. على الصعيد الاقتصادي، يمكن أن يؤثر النمو السكاني على العمالة والسوق العمل، ويؤثر على معدلات الاستهلاك والإنتاج.

[1] أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات الاقتصادية_ انجليزي فرنسي عربي**، الطبعة الثانية، الناشرون :دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة_بيروت، 2003 ، ص 288.

كما أن المقصود بالنمو السكاني هو اختلاف حجم وعدد سكان مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ونلاحظ أن السكان في حركتهم وتغيرهم إما أن يسيروا في اتجاه النمو والتزايد نتيجة للزيادة في أعدادهم بفعل العوامل المختلفة كالمواليد والهجرة الداخلية، وإما ان يسيروا في اتجاه عدم النمو أو الانخفاض أو التراجع نتيجة للنقصان في أعدادهم، بفعل عوامل مؤثرة كالوفيات أو الهجرة أو غيرها، وهذه الحركة في عدد السكان بالزيادة أو النقصان تسمى تغييرا أو نموا أو حركة[2] .

وقد يشار أحيانا للنمو السكاني إلى تطور السكان أو التغير السكاني، وذلك حتى لا نفهم مباشرة من كلمة النمو، النمو الموجب والمتزايد، فقد يتعرض السكان في مرحلة ما للنقصان وليس للزيادة، وإن كان ذلك يشكل في العادة مرحلة مؤقتة في الزمان والمكان[3] .

وقد شهد نمو السكان في العالم تغيرا كبيرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أدى التطور الذي شهدته الرعاية الصحية وصناعة الدواء جنبا إلى جنب مع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى انخفاض مطرد في معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة في معظم بلاد العالم، الأمر الذي ترتب عليه اتساع الهوة بين المواليد والوفيات وبالتالي ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية .ونتيجة لذلك ارتفع عدد سكان العالم إلى ثلاثة مليارات عام 1960 ، وإلى أربعة مليارات في عام 1974 وإلى خمسة مليارات في عام 1987 [4]، وإلى ستة مليارات سنة 1999 وإلى سبعة مليارات سنة 2011.

لقد أصبح تزايد ونمو السكان ينعت ب"الانفجار السكاني"، نظرا لضخامة هذا المقدار، فكل ساعة يولد 10.000 طفل ويموت 4000 إنسان، أي أن صافي زيادة السكان في العالم يقدر بحوالي 6000 طفل في الساعة، وبعبارة أخرى يزداد سكان العالم بحوالي 144.000 نسمة كل يوم[5]، والجدول التالي يوضح ويلخص تطور عدد السكان عبر تطور التاريخ البشري:

[2] علي عبد الرزاق حلبي، **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006 ، ص 34.
[3] أحمد علي اسماعيل، **الجغرافيا العامة :موضوعات مختارة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996 ، ص 82.
[4] سيرروي كالن، ترجمة ليلى الجبالي، **عالم يفيض بسكانه**، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996 ، ص 16.
[5] عاطف علبي، **الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية و الجيوبولتيكيا** .المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .لبنان .ط 9 سنة 1989. ص 543.

الجدول 1 : تطور عدد السكان ومعدلات النمو السكاني عبر التاريخ

السنة	تقدير عدد السكان (مليون)	معدل النمو السكاني (%)
منذ عشرة ألاف سنة قبل الميلاد	5	/
العام الميلادي الأول	250	0.04
1650	545	0.04
1750	728	0.29
1800	906	0.45
1850	1.171	0.53
1900	1.608	0.65
1950	2.576	0.91
1970	3.698	2.09
1980	4.448	1.76
1990	5.292	1.73
2000	6.090	1.48
2050 (توقع)	9370	0.45

المصدر : ميشيل توادارو، تعريب ومراجعة :محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية،** دار المريخ، الطبعة الانجليزية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1889، ص191 .

تطور عدد السكان ومعدلات النمو السكاني عبر التاريخ قد شهدت تغيرات كبيرة تتأثر بعوامل متعددة منها الظروف البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية. هنا نظرة سريعة على تطور النمو السكاني عبر التاريخ:

1- العصور القديمة : في العصور القديمة، كانت معدلات النمو السكاني منخفضة نسبياً بسبب الظروف القاسية والتحديات الصحية. تغلبت الأمراض والمجاعات والحروب على محاولات النمو السكاني.

2- العصور الوسيطة : شهدت العصور الوسيطة بعض التقدم في معدلات النمو السكاني نتيجة لتحسن ظروف الحياة وتطور الطب والزراعة.

3- العصر الحديث : مع بداية العصر الصناعي والثورة الزراعية، شهدت البشرية ارتفاعاً كبيراً في معدلات النمو السكاني. تسبب التقدم الطبي والزراعي في تقليل معدلات الوفيات وزيادة أمل الحياة، مما أدى إلى ارتفاع النمو السكاني.

4- العصر الحديث والمعاصر : في العصور الحديثة والمعاصرة، شهدت بعض البلدان تباطؤاً في معدلات النمو السكاني نتيجة لتحسن الوعي الصحي وتوفر وسائل منع الحمل. في حين شهدت بلدان أخرى معدلات نمو سكاني عالية نتيجة لتحديات اقتصادية واجتماعية.

يجدر بالذكر أن هناك اختلافات كبيرة بين الدول والمناطق فيما يتعلق بمعدلات النمو السكاني، وتلعب عوامل مثل الثقافة والديمغرافيا والتنمية الاقتصادية دوراً مهماً في هذا السياق.

المطلب الثاني : أسباب النمو السكاني وحسابه :

سيمكننا هذا المطلب من معرفة المسببات الثلاثة للنمو السكاني أولا، ثم معرفة صيغ حساب تلك المسببات، كالآتي:

أولا -أسباب النمو السكاني:

أما عن أسباب الزيادة السكانية فيمكن أن تكون اجتماعية أو اقتصادية أو الاثنان معا، حيث يتمثل أهمها وبصورة مختصرة في ما يلي:

الأسباب الاجتماعية :

-الدين.

-قلة الوعي التناسلي: كالحفاظ على صحة الام وعدم انتشار وسائل منع الحمل...

-استعمال الاولاد في الزراعة :مما يستدعي من المزارعين والفلاحين انجاب اكبر عدد ممكن.

الأسباب الاقتصادية :

-تحسن العناية الطبية والعلاجية :مما قلل من وفيات الامهات والاطفال.

-الثورة الزراعية في وسائل الانتاج وأساليبه في المجتمعات المختلفة لمواجهة أثر الكوارث التي

ساهمت كثيرا في تقليص وتخفيض عدد السكان.

-الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، وتطور وسائل النقل مما سهل انتقال الإنسان ووسائل الانتاج، مما رفع قدرته على انتاج الغذاء وضروريات الحياة.

هذا وتؤثر مجموعة من العوامل في نمو السكان وتطورهم، بعضها حيوي أو بيولوجي وهي المواليد والوفيات، وبعضها اجتماعي كالزواج والطلاق ، والبعض الاخر يضم خليطا من العناصر الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ويشمل ذلك حركة السكان في المكان أو الهجرة بنوعيها : الداخلية والخارجية[6] .

ثانيا -حساب النمو السكاني:

يخضع السكان لعملية تجديد مستمرة بفعل الولادات والوفيات، ا ولتي يعبر عنها بمقاييس من أنواع مختلفة إلا أن أكثرها شيوعا تستند إلى نمو السكان في فترة بين تاريخين، وتعرف العلاقة التي يحسب بها معدل النمو الطبيعي كما يلي[7]:

$$\text{معدل النمو الطبيعي} = \frac{\text{النمو الطبيعي}}{\text{متوسط عدد السكان}}$$

ويرتبط مفهوم النمو بمسألتين هما النمو الطبيعي(الزيادة الطبيعية) والهجرة، والزيادة الطبيعية هي الفارق بين معدل المواليد والوفيات، وبتعبير آخر هي[8] :

[6] أحمد علي اسماعيل، **الجغرافيا العامة :موضوعات مختارة**، مرجع سابق، ص ص :72-73.
[7] رولان برسا، ترجمة حلا نوفل رزق الله، **الديمغرافيا الاحصائية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت لبنان، 1993. ، ص 189.

الزيادة الطبيعية = معدل المواليد – معدل الوفيات

ومن هنا يمكن ان يحسب معدل الزيادة الطبيعية كالآتي:

معدل النمو الطبيعي = معدل الولادية – معدل الوفاتية

ولقد عرف مصطفى خلف عبد الجواد الزيادة الطبيعية بأنها:" التغير في حجم السكان الناتج عن تزايد(أو تناقص) المواليد عن الوفيات في فترة زمنية معينة . وعندما تبلغ الهجرة الصافية صفرًا، فإن معدل الزيادة الطبيعية يتطابق مع معدل النمو السكاني[9] ."

ويتزايد سكان العالم في الوقت الحاضر بمعدل 1.6 % سنويا، وينخفض هذا المعدل في البلاد المتقدمة إلى 0.3 % بينما يرتفع في البلاد النامية إلى 2 % سنويا[10] .

إذن تعتمد دراسة نمو السكان على مقياس هام هو معدل النمو السكاني، والذي يعد اساسا

لدراسة درجة تغير حجم السكان في إقليم ما خلال فترة محددة ويحسب هذا المعدل بطريقتين، إحداهما هي حساب الفرق بين أعداد السكان في تعدادين مختلفين، و الاخرى هي تقدير معدل التغير من سجلات المواليد والوفيات والهجرة[11] .

وتعتبر الطريقة التي تعتمد على جملة عدد السكان في تعدادين مختلفين هي الطريقة الشائعة لحساب معدل تغير السكان في المجتمع، ويكمن الحصول على هذا المعدل باستخدام طريقتي المتوالية العددية والمتوالية الهندسية كما سيأتي.

[8] عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الثانية، 1996 ، ص 205.

[9] مصطفى خلف عبد الجواد، **دراسات في علم اجتماع السكان**، مرجع سابق، ص 368.

[10] سير روي كالن، ترجمة ليلى الجبالي، **عالم يفيض بسكانه**، مرجع سابق، ص 18

[11] فتحي محمد أبو عيانة، **دراسات في علم السكان**، مرجع سابق، ص 49

يمكن الاعتماد على معدل النمو(التغير) السكاني في دراسة الحركة السكان، وهذا ما يثير مسألة كيفية التعبير عن هذا المعدل من خلال:

- التغير على أساس متتالية حسابية :

تعتمد هذه الطريقة فقط عندما تكون فترات الدراسة متساوية المدة . و في حالة تعذر ذلك لا بد أن نختار طريقة تزيح آثار الفترات غير المتكافئة، وللقضاء على التحيز بسبب الفترات غير المتكافئة هناك خيار واحد هو متوسط السكان في بداية ونهاية الفترات[12] .

حيث يمكن تقدير عدد السكان في فترة ما تنبؤا لذلك باستخدام هذه الطريقة كما يلي:

عدد السكان فى سنة معينة = عدد السكان فى سنة سابقة + (مقدار الزيادة فى السنة الواحدة x فرق السنوات)

واعتمادا على طريقة المتتالية الحسابية يمكن استخراج معدل النمو كما يلي:

$$Pn=P_0+b_n$$

$$\Rightarrow\ b=\frac{Pn-P0}{n}$$ وهو يمثل أساس المتتالية الحسابية

وهذا ما نعبر عنه بمعدل التغير(النمو) السكان

$$\Rightarrow\ r=\frac{b}{1/2(P0-Pn}*100$$

التغير على أساس متتالية هندسية :

السلسلة الهندسية هي تلك السلسلة التي يكون فيها نمو السكان أو انخفاضه بنفس المعدل خلال نفس الوحدة الزمنية غالبا ما تكون سنة. و اذا كان هذا المعدل المتغير هو r وعدد السكان المبدئي هو P_0 و بعد n من سنوات يكون عدد السكان النهائي هو[13] :

[12] *Jacob S.Siegel and David A.Swanson، **THE METHODS AND MATERIALS OF DEMOGRAPHY**، Elsevier Academic Press، Londen، 2004. P258.*
[13] *Jacob S.Siegel and David A.Swanson، **THE METHODS AND MATERIALS OF DEMOGRAPHY**،*

$$P_n=P_0(1+r)$$

$$\Rightarrow 1+r=\sqrt[n]{\frac{P_n}{P_0}}$$

$$\Rightarrow Ln(1+r)=\frac{\ln(\frac{P_n}{P_0})}{n}$$

و يمكن تقدير عدد السكان في فترة ما باستخدام هذه الطريقة من خلال المعادلة:

عدد السكان فى سنة معينة = عدد السكان فى سنة سابقة x (1+ معدل الزيادة السنوية)ن

المبحث الثاني : نظرية مالتوس

المطلب الأول : تقديم نظرية مالتوس:

تعتبر نظرية مالتوس من أول وأشهر النظريات التي عالجت مسألة النمو السكاني، ولقد كانت بدايته في هذا المجال بكتابة مقال سنة 1803 في طبعته الثانية، بعد أن كان نشر الأول سنة 1798 دون ان يذكر اسمه عليه، ولقد تناول العديد من الكتاب والباحثين هذه النظرية في كتاباتهم وأبحاثهم بشيء من التفصيل، إلا أننا سوف نقتصر على جوهر ما جاءت به هذه النظرية.

فملخص رأي مالتوس حول النمو السكاني وضحه في تلك الخطورة من وراء تزايد عدد السكان(النمو السكاني) بمعدل أسرع من تزايد سبل العيش، وبين أن غريزة التكاثر كانت سبب نمو السكان، ولقد رأى مالتوس أن قدرة السكان على التزايد أعظم بكثير من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للإنسان، حيث صاغ ذلك حسابيا بفترات مقدارها خمسة وعشرون سنة (25) ، حيث بيّن أن:

- زيادة عدد السكان يتبع متتالية هندسية : 1_2_4_8_16_32_64...

Previous référenc، P258.

- زيادة وسائل العيش تتبع متتالية حسابية : 1_2_3_4_5_6_7...

ومن خلال الحساب نجد أنه خلال قرنين من الزمان تصبح نسبة السكان إلى المواد الغذائية 9/256 ، ويلاحظ مما سبق أن كمية القوت تضاعفت في الخمس وعشرين سنة الأولى فغطت عدد السكان وبدأت تتناقص بفعل قانون الغلة المتناقصة.

غير أن حدوث الموقف السابق أمر مستحيل، إلا أن مالتوس قصد بهذه النسب أن يوضح مدى الفوارق في الإمكانيات الكامنة بين قدرة السكان على الزيادة وقدرة الأرض على إنتاج أسباب العيش للسكان.[14]

كما يجب الإشارة إلى أن مالتوس بنى نظريته على م لّمتين أساسيتين : أولاهما أن الطعام أمر ضروري لوجود الناس وشدة حاجتهم إليه، وثانيهما أن الرغبة والعاطفة بين الجنسين غريزية وطبيعية[15] .

وقد بيّن مالتوس أن هناك من الموانع ما يحول دون النمو السكاني، حيث قسم هذه الموانع إلى قسمين، موانع إيجابية وموانع وقائية، مع العلم أن[16] :

الموانع الايجابية: يقصد بها الموانع التي تزيد في معدل الوفيات، والتي تنشأ أساسا من ضغط السكان على وسائل العيش، ومن أبرز هذه الموانع الأوبئة والحروب والمجاعات ... وغيرها، وباختصار فقد رأى مالتوس أن الموانع الايجابية هي التي تقضي على الحياة التي بدأت فعلا.

الموانع الوقائية :هي الموانع التي تحول دون نمو السكان عن طريق خفض معدل المواليد و أبرزها الضبط الأخلاقي، ويقصد به الامتناع عن الزواج أو تأجيله مع الحفاظ على سلوك عفيف طوال مدة التأجيل أو الامتناع.

[14] فتحي محمد أبو عيانة، **دراسات في علم السكان**، دار النهاة العربية، بيروت لبنان، 2002 ، ص274.
[15] السيد عبد العاطي السيد، **علم اجتماع السكان**، مرجع سبق ذكره ص 134.
[16] فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية السكان :أسس وتطبيقات**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الرابعة، 1993 ، ص ص :398-399.

المطلب الثاني :انتقادات نظرية مالتوس:

ربما كانت آراء مالتوس في السكان من أكثر الآراء شهرة في هذا المجال، وتعرضت على امتداد القرن التاسع عشر بل وحتى منتصف القرن العشرين للكثير من الانتقادات، حيث أن نظرته التشاؤمية قوبلت باعتراضات شديدة سواء في حياته أو بعد وفاته، ويمكن إيجاز أوجه النقد فيما يلي[17] :

1- أن افتراض مالتوس بأن عدد السكان يتزايدون وفق متتالية هندسية، صحيح من وجهة نظر رياضية إلا أن ذلك مستحيل في الواقع، حيث لا يمكن تصور تضاعف السكان هندسيا إلى ما لانهاية، كذلك الغذاء من ناحية أخرى ليس بالضرورة أن يتزايد وفق متتالية حسابية باستمرار، لأن آراء مالتوس ظهرت قبل الثورتان الصناعية والزراعية اللتان أسهمتا كثيرا في إيجاد فائض كبير في الغذاء وفتحت آفاقا جديدة لإمكانية مضاعفته بمرات عدة في المستقبل، وهذا ما لم يكن في حسبان مالتوس عند طرح أفكاره تلك [18].

2- أن مالتوس لم يضع في اعتباره العوامل الثقافية والاجتماعية في تحقيق التوازن بين عدد السكان ونسبة أو كمية الغذاء وحصرها في المواقع الأخلاقية والطبيعية فقط.

3- أنه لم يضع في اعتباره تطور التكنولوجيا عندما تكلم عن قانون الغلة المتناقضة.

4- أن قلة نسبة المواليد بسبب استخدام وسائل منع الحمل المختلفة وهبوط نسبة الخصوبة خير دليل على صدق نظريته.

5- وجود امثلة تاريخية تكذب ادعاءاته فعلى سبيل المثال، أدت زراعة سهولة أمريكا الشمالية إلى زيادة الثروة وزاد عدد السكان بمعدل أقل.

[17] السيد عبد العاطي السيد، **علم اجتماع السكان**، مرجع سبق ذكره، ص 143.
[18] طار السيد، **علم اجتماع السكان**، مرجع سابق ص ص80 -81.

ايجابيات نظرية مالتوس

رغم أن نظرية مالتوس تثير الكثير من الانتقادات، إلا أنها تحمل بعض الجوانب الإيجابية التي يمكن أن نستفيد منها:

1- التوعية بالنمو السكاني : يسلط اهتمام نظرية مالتوس الضوء على أهمية فهم التوازن بين النمو السكاني والموارد الغذائية، مما يعزز الوعي بأهمية التخطيط العائلي وسياسات السكان.
2- التركيز على التنمية الزراعية : يشدد مالتوس على ضرورة تطوير الزراعة وزيادة الإنتاجية الزراعية لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وهو ما يشجع على الاستثمار في الزراعة وتحسين تكنولوجيا الإنتاج الزراعي.
3- تحفيز البحث والابتكار : يحفز الاهتمام بنظرية مالتوس الباحثين والمختصين في مجالات الديموغرافيا والاقتصاد الزراعي على إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات لفهم التفاعلات بين النمو السكاني والموارد الغذائية وتطوير الحلول المناسبة.
4- توجيه السياسات العامة : يمكن استخدام نظرية مالتوس كأداة لتوجيه السياسات العامة في مجالات مثل التنمية الاقتصادية والتخطيط العائلي وتوزيع الموارد، مما يساعد في تحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد الغذائية.

بشكل عام، يمكن استخدام نظرية مالتوس كأداة لفهم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي وتوجيه الجهود نحو تحقيق التوازن في استخدام الموارد الغذائية وتوفير الغذاء للسكان.

خلاصة :

و خلاصة لهذا الفصل نؤكد أن نظرية مالتوس تعتبر أحد النظريات الكلاسيكية في مجال الديمغرافيا والاقتصاد، وتركز على العلاقة بين النمو السكاني والإمكانيات الغذائية. و نستنتج أن :

- الأساس الرئيسي : تقوم نظرية مالتوس على فكرة أن النمو السكاني يتجاوز بسرعة القدرة على زيادة إمكانيات الغذاء، مما يؤدي في النهاية إلى نقص الغذاء وانخفاض مستويات المعيشة.
- العوامل المؤثرة : تشير مالتوس إلى أن النمو السكاني يتأثر بعوامل متعددة، منها معدلات الولادة والوفيات والتوزيع الجغرافي والاقتصاد والثقافة.
- التحديات الناتجة : تقدم نظرية مالتوس تفسيراً للفقر والجوع وعدم الاستقرار الاقتصادي في بعض المجتمعات، حيث يتجاوز النمو السكاني الزيادة في الإنتاجية الزراعية.
- الانتقادات : تواجه نظرية مالتوس العديد من الانتقادات، منها تجاهلها للتطورات التكنولوجية وتحسن إدارة الموارد، بالإضافة إلى تجاهلها لعوامل مثل التغيرات الاجتماعية والسياسية التي قد تؤثر على النمو السكاني.

كما أنها تحتاج إلى النظر في السياقات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة لفهم الواقع بشكل أكثر تعقيداً. تُعتبر نظرية مالتوس من أبرز النظريات التي عالجت قضية النمو السكاني، مشيرة إلى العلاقة بين زيادة السكان وقلة الموارد الغذائية. ووفقًا لمالتوس، ينمو عدد السكان بمعدل هندسي بينما تنمو وسائل العيش بمعدل حسابي، مما يؤدي إلى نقص الغذاء والفقر. وللحد من هذا النمو، أشار مالتوس إلى موانع إيجابية مثل الحروب والمجاعات التي تزيد من الوفيات، وموانع وقائية مثل الضبط الأخلاقي الذي يقلل من المواليد.

ورغم أهمية النظرية، فإنها واجهت انتقادات عدة، منها عدم واقعية افتراضاتها حول تضاعف السكان وإمكانية تحسين الإنتاج الغذائي بفضل التكنولوجيا الحديثة. كما أهملت النظرية العوامل الاجتماعية والثقافية ودور وسائل منع الحمل والتطور التكنولوجي في تحسين الإنتاجية الزراعية.

الفصل الثاني: متغير الفجوة الغذائية في الجزائر

تمهيد:

الفجوة الغذائية في الجزائر هي مشكلة معقدة تتأثر بعدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، وبيئية. تعد الجزائر واحدة من البلدان التي تعاني من تحديات في تلبية احتياجات سكانها الغذائية بشكل كافي ومستدام وتتسبب العوامل الاقتصادية في تأثير الفجوة الغذائية في الجزائر، حيث تواجه البلاد تحديات في توزيع الثروات والفقر، مما يؤثر على قدرة الأفراد والأسر على الوصول إلى الغذاء بشكل كافٍ ومتوازن. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الجزائر تحديات اقتصادية تؤثر على القدرة الشرائية وتوفر الأمن الغذائي. من الناحية الاجتماعية، تؤثر الفجوة الغذائية في الجزائر على الطبقات الأكثر ضعفاً في المجتمع، مثل الفقراء والمهاجرين والنساء والأطفال. وتزداد الفجوة الغذائية في بعض المناطق النائية والمحرومة، حيث تكون البنية التحتية الزراعية والخدمات الغذائية غير متطورة. أما من الناحية البيئية، تواجه الجزائر تحديات في تغير المناخ وندرة المياه، مما يؤثر على إنتاج الغذاء والأمن الغذائي في البلاد.

لمواجهة هذه التحديات، تتطلب الجزائر تنفيذ استراتيجيات شاملة تشمل تعزيز الزراعة المستدامة، وتعزيز البنية التحتية الزراعية، وتعزيز الوعي بأهمية التغذية الصحية، بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل لتحسين قدرة الأفراد على شراء الغذاء. تنطلق مشكلة الفجوة الغذائية في الجزائر من واقع العجز الحاصل في الإنتاج و الاعتماد المتزايد على الاستيراد، وهي توضح ما قد ينجر عن واقع يمتاز بالتبعية الاقتصادية التي تستوجب منا تحديد نظرة جديدة، وذلك بتقييم الوضع و تحليل المعطيات وإنارة السبل للوصول للحل الأفضل. و بالنسبة لتقييم الوضع الحالي للفجوة الغذائية في الجزائر، فيبدو أن الإنتاج الغذائي للجزائر هو دون الحاجيات، وتبقى الجزائر مستوردة صافية للغذاء، خصوصا الحبوب. هذه الاخيرة التي خصصت لها الجزائر جزءا مهما من مواردها الزراعية لانتاجها بالتوافق مع أهمية هذه السلع للأمن الغذائي فيما يتعلق بالامدادات المحلية وكلفة الواردات. وإن اللجوء الى استيراد الحبوب هو في ازدياد رغم الخطط و الجهود الانمائية المتواصلة.

المبحث الأول : مفهوم الفجوة الغذائية

تُعاني الجزائر من فجوة غذائية مُزمنة تُهدّد الأمن الغذائي للسكان، وتتمثل في الفرق بين احتياجات الاستهلاك من الغذاء والإنتاج المحلي.

وترجع أسباب هذه الفجوة إلى عوامل متعددة، منها النمو السكاني المتسارع، والجفاف، وتقلبات أسعار الغذاء العالمية، والفقر، وضعف البنية التحتية الزراعية، وسوء إدارة الموارد المائية.

وتتمثل أوجه الفجوة الغذائية في الجزائر في نقص بعض السلع الغذائية الأساسية، وارتفاع أسعار الغذاء، وسوء التغذية، و الهدر الغذائي ، وتُؤدّي إلى آثار سلبية تشمل استنزاف العملات الأجنبية، والتضخم، وغياب الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والبطالة، والاضطرابات الاجتماعية.

المطلب الأول : تعريف الفجوة الغذائية

الفجوة الغذائية تشير إلى الاختلاف بين الطلب على الغذاء وبين الإمكانيات الفعلية لتلبيته. بمعنى آخر، عندما يكون هناك عجز بين الكمية المطلوبة من الغذاء لتلبية احتياجات السكان وبين الكمية المتاحة فعلياً، فإننا نواجه فجوة غذائية. يمكن أن تتسبب العوامل المتعددة مثل الاقتصاد، والبيئة، والتغيرات المناخية، والسياسات الحكومية، في وجود هذه الفجوة.

تعبر الفجوة الغذائية على مدى كفاية الانتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي ، و هي مقياس لمدى المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد ، و تقاس بمقدار الفرق بين اجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة و بين اجمالي المنتج منها محليا و كلما زاد الفرق دل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء[1] ، أي أنها صافي

[1] عبد الغفور أحمد ، **نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق** ، دار الهدى للنشر و التوزيع ، 2008 ، ص175.

الواردات من السلع الغذائية الرئيسية ، أي الفرق بين الكميات المنتجة محليا و مجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي[2] ، و يتم تأمين مقدار العجز عن طريق الاستيراد[3].

و يمكن التعبير عن الفجوة الغذائية بالطريقة التالية:

الفجوة الغذائية = الانتاج المحلي – المتاح للاستهلاك

= الواردات الغذائية – الصادرات الغذائية

و بالتالي فإن البلد الذي يعاني من الفجوة الغذائية يعتمد على الاستيراد لتأمين ما ينقصه من المواد الغذائية ، و النقص في الغذاء ليس فقط من الناحية الكمية ، بل يمكن أن يكون أيضا من الناحية النوعية ، أي طبيعة الراتب الغذائي و عدد السعرات الحرارية في الوجبة الغذائية ، (هل هي من أصل نباتي أم حيواني).

و هناك نوعين من الفجوة ، فجوة غذائية ظاهرية و أخرى حقيقية:

الفجوة الغذائية الظاهرية : و هي القيمة الصافية التي يتم استيرادها من مصادر خارجية لاستكمال احتياجات بلد ما من الغذاء.

الفجوة الغذائية الحقيقية (المعيارية) : و هي التي تعبر عن مدى كفاية الغذاء للفرد كما و نوعا ، أي الفرق بين المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية و السعرات الحرارية الفعلية.

هذه الفجوة تعكس تحديات متعددة، منها:

- **الفقر وعدم المساواة:** يواجه الفقراء والمحرومون عادة صعوبات في الوصول إلى الغذاء الكافي والمغذي، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة الغذائية وزيادة العدم المساواة.
- **التغيرات المناخية والطبيعية:** تؤثر التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات على قدرة الأراضي على إنتاج الغذاء، مما يزيد من الفجوة الغذائية.

[2] المعهد العربي للتخطيط ، **الفجوة الغذائية في العالم العربي** ، الكويت ، ص2.
[3] عبد القادر رزيق المخادمي ، الازمة الغذائية العالمية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2009 ، ص 2016.

- **النزاعات والحروب:** تسبب النزاعات والحروب في تعطيل الإمكانيات الزراعية وتدمير البنية التحتية، مما يؤدي إلى نقص في توفر الغذاء وزيادة الفجوة الغذائية.

- **قدرات الإنتاج الزراعي والتسويقية:** يمكن أن تؤثر قدرات الإنتاج الزراعي والتسويقية على توفر الغذاء وسعره، وبالتالي تؤثر على الفجوة الغذائية.

مواجهة الفجوة الغذائية يتطلب تنفيذ سياسات وبرامج شاملة تستهدف تحسين الإنتاج الزراعي، وزيادة الوصول إلى الغذاء، وتقليل الفقر والعدم المساواة، وتعزيز التوعية بأهمية التغذية السليمة.

لما سبق يتضح أن الفجوة الغذائية هي حصيلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الانتاج الغذائي ، و يعود ذلك الى عدة عوامل تؤدي الى زيادة الطلب أو / و تباطؤ الانتاج ، و يمكن ايجازها في النقاط التالية[4]:

1- ارتفاع معدلات النمو السكاني

2- التحسن في مستويات الدخول

3- تدني نسبة الاراضي المزروعة فعلا

4- أهمية الزراعات المطرية مقارنة بالمروية ، حيث تعتمد الأولى بشكل أساسي على الظروف المناخية

5- النمط الاستهلاكي ، اذ تشكل الحبوب أهم السلع الغذائية الاستهلاكية في الجزائر

6- التوزيع اللا متكافئ للموارد الزراعية في الجزائر.

7- ندرة المياه و سوء استغلال المتاح منها و هدره.

8- تدني الانتاجية الزراعية و فشل السياسات الزراعية اجمالا.

[4] المركز الوطني للمعلومات ، **مادة المعلوماتية عن الأمن الغذائي** ، الجمهورية اليمنية ، أفريل 2005 ، ص 42.

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية للفجوة الغذائية:

الفجوة الغذائية لها آثار اقتصادية كبيرة تؤثر على الفرد والمجتمع بشكل عام، ومن بين هذه الآثار:

- تأثير على النمو الاقتصادي : يمكن أن تقوض الفجوة الغذائية النمو الاقتصادي للدول، حيث يؤدي نقص الغذاء إلى تقليل إنتاجية العمال وزيادة معدلات الغياب عن العمل بسبب الأمراض والتقليل من فرص الاستثمار في القطاعات الأخرى.
- ارتفاع أسعار الغذاء : تؤدي الفجوة الغذائية إلى زيادة في الطلب على الغذاء مقابل العرض المحدود، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء وبالتالي يزيد من الضغط على ميزانيات الأسر ويقلل من القدرة الشرائية.
- تدهور الوضع الصحي والتغذوي : قد يؤدي نقص الغذاء وسوء التغذية إلى تدهور الحالة الصحية للأفراد، مما يترتب عليه زيادة في نفقات الرعاية الصحية وتقليل الإنتاجية العامة للمجتمع.
- تأثير على السوق العمل : يمكن أن تؤثر الفجوة الغذائية على القوى العاملة ومهاراتهم، حيث يصبح الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية أقل قدرة على القيام بالأعمال الشاقة والمهام العقلية.
- تأثير على الاستثمارات والتنمية : يمكن أن تؤدي الفجوة الغذائية إلى تخلف الاستثمارات في القطاع الزراعي والتنمية الريفية، مما يزيد من الهجرة من الأرياف إلى المدن ويؤثر على توازن الاقتصاد الوطني.

تلخيصًا تتجلى أهم الآثار الاقتصادية للفجوة الغذائية في استنزاف الموارد من العملات الاجنبية ، و محط هذا الأثر – ليست الجزائر فقط – بل كل البلاد العربية التي تعتمد في استهلاكها الغذائي على أسواق الغذاء الغربية ، و يتم ذلك عن طريق زيادة معدلات الاسعار للمواد الغذائية ، فالدول المصدرة للسلع الغذائية تنتهز أوقات الأزمات الغذائية فافرض على الدول شروط جديدة ، عليها التعامل من خلالها للحصول على لقمة العيش لمواطنيها ، هذا و يتضح من خلال تعامل الولايات المتحدة الامريكية مع الاتحاد السوفيتي سابقا ، باستغلال

الولايات المتحدة أزمة الغذاء الذي يمر بها الاتحاد السوفيتي في فترة السبعينات من القرن الماضي ، و هذا الاستغلال قد يتكرر ، لكونه يصب في صالح الدول المصدرة للمواد الغذائية ، فقد اشترطت الولايات المتحدة أسعارا مرتفعة على أن تدفع الاثمان بالذهب ، و ذلك لكشف غطاء عملة الاتحاد السوفيتي[5].

أما بالنسبة للدول العربية ، فغن اعتمادها على المصادر الخارجية في توفير الحاجات الغذائية يمثل عبئا ماليا إضافيا على ما يمكن توجيهه للتنمية الاقتصادية فيه ، إذ أن اعتماده على المستوردات الغذائية سيؤدي الى استنفاذ موارده من العملات الاجنبية ، الأمر الذي يشكل عبئا ماليا على ميزان المدفوعات ، و اعاقة مسيرة التطور و التنمية ، بحيث لا يلبث بعد سنوات قليلة أن يصل إلى المرحلة التي تتعثر فيها التنمية بسبب المديونية بالخارج ، و عدم امكانية تمويل الواردات الاستثمارية ، و الخدمات اللازمة للانتاج.

كما يعد غياب الأمن الغذائي مصدرا أساسيا للتضخم في البلدان النامية حيث ينعكس ذلك على مستوى معيشة المواطنين ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى ، تؤدي ظاهرة التضخم الى اعادة توزيع الدخل الوطني و الثروة بين الفئات الاجتماعية بطريقة لا تمت بصلة الكفاءة الانتاجية و لا بالعدالة الانتاجية ، حيث تتسع الهوة بين الاغنياء و الفقراء ، كنتيجة لاختلال معدلات الزيادة في الدخول النقدية بين الفئات الاجتماعية ، حيث ينخفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة ، كأصحاب الاجور و المرتبات ، المعاشات.

إضافة الى اختلال توزيع الدخل الوطني بدون مبرر ، مما يسيء الى العمل المنتج في المجتمع ، و يساهم في بطء عملية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني : الفجوة الغذائية في الجزائر

تشير البيانات والتقارير إلى أن الجزائر تواجه تحديات فيما يتعلق بالفجوة الغذائية والأمن الغذائي، على الرغم من أنها تملك إمكانيات زراعية واسعة النطاق. إليك بعض النقاط حول حال الفجوة الغذائية في الجزائر:

[5] المركز الوطني للمعلومات ، **مادة المعلوماتية عن الأمن الغذائي** مرجع سابق ، ص 47.

- الفقر والعدم المساواة : تعاني بعض الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع من صعوبات في الوصول إلى الغذاء الكافي، وهذا يترتب على الفقر وعدم المساواة في التوزيع العادل للثروة.
- التغيرات المناخية : تأثير التغيرات المناخية والظواهر الجوية المتطرفة، مثل الجفاف والفيضانات، قد يؤثر على قدرة البلاد على إنتاج الغذاء وتوفيره بكميات كافية.
- التغذية الغذائية : يواجه البعض التحديات في تحقيق التغذية الصحية والمتوازنة، مما يؤدي إلى تدهور الحالة الصحية والتغذوية للأفراد.
- التغذية السلبية : قد تؤدي بعض العادات الغذائية السلبية ونقص الوعي بأهمية التغذية الصحية إلى زيادة حدة الفجوة الغذائية وزيادة معدلات الأمراض ذات الصلة بالتغذية.
- البنية التحتية الزراعية : قد تكون هناك تحديات في البنية التحتية الزراعية والإدارة الزراعية، مما يؤثر على الإنتاجية والتوزيع العادل للموارد.

لمواجهة هذه التحديات، تتخذ الجزائر خطوات لتعزيز الاستثمار في القطاع الزراعي، وتحسين الإدارة الزراعية، وتوعية الجمهور بأهمية التغذية الصحية، بالإضافة إلى توفير الدعم للفئات الفقيرة والمحتاجة.

تختلف مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية العربية وفقا لا عداد السكان و مستويات الدخول ، و الانماط و العادات الاستهلاكية السائدة ، هذا بجانب حجم الموارد الزراعية الطبيعية المتاحة و كفاءة استخدامها[6] . و يتضح من احصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أن الجزائر تأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في قيمة الفجوة الغذائية العربية بنسبة 18.88 % في عام 2017 و يبدو جليا ان مساهمة الجزائر في قيمة الفجوة الغذائية العربية في نمو متواصل ، فقد سجل متوسط الفترة (2009-2015) النسبة 15.45 % لتقفز الى 16.63 % و 18.88 % لسنتي 2016 و 2017 على التوالي .[7] و هذا مؤشر خطير على اتساع الفجوة الغذائية ، و هو ما سينجر عنه اشكالية في الامن الغذائي ، بالرغم من التحسن الظاهر في معدل الناتج الزراعي كنسبة من قيمة الناتج الاجمالي أين عرفت السنوات 2013، 2014،2015، النسب التالية : 9.83 % ، 10.31 %، 10.43 %، على الترتيب.

[6] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائي العربي ، الخرطوم – السودان ، 2014،ص 28.
[7] المرجع نفسه ، ص 42.

الجدول التالي يكشف عن نسبة مساهمة الجزائر و باقي الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية العربية.

الجدول رقم 2 : نسبة مساهمة الجزائر و باقي الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية العربية.

الدولة	متوسط الفترة (2009.2015)		2016		2017	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الأردن	878.43	2.24	1052.37	3.05	1170.31	3.48
سوريا	651.23	1.66	407.37	1.18	373.38	1.11
العراق	2139.43	5.45	2715.79	7.87	2380.03	7.09
فلسطين	397.43	1.01	373.42	1.08	21.51	0.06
لبنان	1001.48	2.55	814.74	2.36	978.38	2.91
المشرق العربي	5068.00	12.90	5363.69	15.55	4923.61	14.66
الامارات	4261.97	10.85	3971.85	11.51	3633.78	10.82
البحرين	461.30	1.17	475.26	1.38	228.01	0.68
السعودية	8532.98	21.72	5365.86	15.55	5774.15	17.19
عمان	469.53	1.20	308.92	0.90	250.23	0.74
قطر	886.46	2.26	879.24	2.55	542.94	1.62
الكويت	1706.80	4.34	1493.69	4.33	1632.30	4.86
اليمن	2126.33	5.41	1425.79	4.13	1434.89	4.27
شبه الجزيرة العربية	18445.37	46.95	13920.62	40.35	13496.29	40.18
تونس	205.06	0.52	251.21	0.73	486.49	1.45
الجزائر	6071.41	15.45	5737.12	16.63	6342.25	18.88
ليبيا	1361.93	3.47	848.69	2.46	607.97	1.81
المغرب	664.62	1.69	916.58	2.66	266.91	0.79
موريتانيا	15.51	0.04	33.95	0.09	18.37	0.05
المغرب العربي	8318.53	21.17	7787.54	22.57	7721.99	22.99
جزر القمر	99.14	0.25	54.32	0.16	56.44	0.17
جيبوتي	405.74	1.03	522.79	1.52	290.82	0.87
السودان	313.85	0.80	607.66	1.76	269.05	0.80
الصومال	474.26	1.21	645.00	1.87	914.18	2.72
مصر	6164.64	15.69	5601.33	16.23	5915.91	17.61
الاقليم الأوسط	7457.63	18.98	7431.09	21.54	7446.39	22.17
الوطن العربي	39289.54	100.00	34502.94	100.00	33588.28	100.00

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد 37،2017.

مساهمة الجزائر في تقليل الفجوة الغذائية تتمثل في عدة جوانب:

- زيادة الإنتاج الزراعي: تعمل الجزائر على تعزيز الإنتاج الزراعي لتلبية احتياجات السكان المحلية. تشجع الحكومة الجزائرية الفلاحين على زراعة المزيد من المحاصيل الغذائية وتقديم الدعم لهم من خلال السياسات الزراعية والمبادرات التنموية.
- تعزيز الأمن الغذائي: تهدف السياسات الغذائية في الجزائر إلى تعزيز الأمن الغذائي وضمان توفر الغذاء الآمن والمغذي للسكان. يتم ذلك من خلال دعم الإنتاج المحلي وتعزيز البنية التحتية الزراعية وتحسين نظم التخزين والتوزيع.
- الاستثمار في البنية التحتية الزراعية: تقوم الحكومة بالاستثمار في تطوير البنية التحتية الزراعية، مثل نظم الري والصرف والتقنيات الحديثة لزراعة المحاصيل. هذا يساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل.
- دعم القطاع الريفي: يتم تقديم الدعم للمزارعين والفلاحين من خلال توفير الخدمات الزراعية والتدريب والمعلومات التقنية والتمويل. هذا يعزز فرص العيش المستدامة في المناطق الريفية ويساهم في تحسين القدرة على الحصول على الغذاء.
- التعاون الدولي : تشارك الجزائر في الجهود الدولية لمكافحة الجوع وتحسين الأمن الغذائي من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الإقليميين.

هذه الجهود تعمل معًا على تقليل الفجوة الغذائية في الجزائر وتحسين وضع الأمن الغذائي للسكان.

ذ

الشكل (1) : نصيب الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية عام 2017

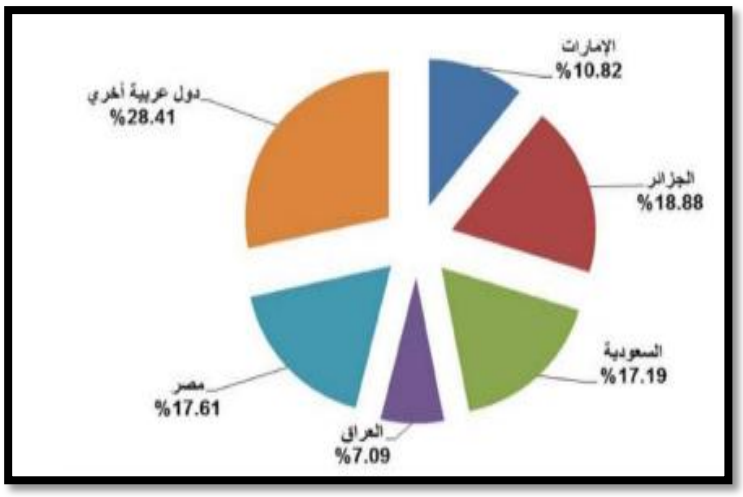

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد 37،2017.

و على الرغم من أن الجزائر قد خطت خطوات مقدرة في مجالات زيادة الانتاج الزراعي و قد اعتمدت على عدة عوامل، منها:

- الموارد الطبيعية: تمتلك الجزائر موارد طبيعية غنية، مثل الأراضي الزراعية الخصبة والمناخ الملائم لزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل.
- التكنولوجيا الزراعية: يمكن للجزائر الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، مثل تقنيات الري الحديثة واستخدام الأسمدة العضوية والكيميائية لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل.
- السياسات الزراعية: تلعب السياسات الحكومية دوراً هاماً في تعزيز الإنتاج الزراعي، من خلال تقديم الدعم للمزارعين وتوفير البنية التحتية الزراعية وتشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي.
- التنوع الزراعي: يمتلك الجزائر تنوعاً في المحاصيل التي يمكن زراعتها، مما يسمح بتحقيق استقلالية نسبية في الإنتاج الزراعي وتوفير مجموعة متنوعة من المواد الغذائية.

- التدريب والتطوير: يمكن تعزيز قدرة الجزائر في زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تقديم التدريب المستمر للمزارعين وتطبيق أحدث الأبحاث والتطورات التكنولوجية في القطاع الزراعي.

على الرغم من وجود العوامل الإيجابية هذه، فإن التحديات مثل التغير المناخي ونقص الموارد المائية قد تؤثر على القدرة الكاملة للبلاد على زيادة الإنتاج الزراعي. لذلك، يجب على الجزائر العمل على تحسين إدارة الموارد وتطوير استراتيجيات مستدامة للزراعة لضمان زيادة الإنتاج الزراعي بشكل فعّال. الا أن هذا الانتاج يتعرض الى فقد جزء كبير منه من مختلف المنتجات خلال سلسلة الامداد ، حيث قدرت كمية الفاقد و المهدر من السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر عام 2017 بنحو 16 % من اجمالي ما يتم انتاجه سنويا من الغذاء الموجه للاستهلاك. الامر الذي ساهم في هبوط مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر عام 2018 الى مستوى 52.1 نقطة من مجموع 100 نقطة كاملة ، و بذلك احتلت الجزائر المرتبة 69 ضمن 113 دولة شملها المسح عالميا في مؤشر الامن الغذائي لسنة 2018. كما رتبت الجزائر في المرتبة 102 ضمن 177 دولة عالميا لسنة 2016 من حيث انتاج الحبوب ، حيث انتجت فقط 3.45 مليون طن[8].

المطلب الاول : أسباب الفجوة الغذائية في الجزائر

تتأثر الجزائر بالعديد من العوامل التي يمكن أن تسهم في زيادة الفجوة الغذائية. بعض هذه العوامل تشمل:

النمو السكاني :شهدت الجزائر نموًا سكانيًا سريعًا خلال العقود الماضية، حيث ارتفع عدد السكان بشكل ملحوظ. هذا النمو المتسارع أدى إلى زيادة كبيرة في الطلب على الموارد الأساسية، وأهمها الغذاء. تزايد عدد السكان يفرض تحديات كبيرة على النظام الغذائي الوطني، حيث يجب توفير كميات كافية من الغذاء لتلبية احتياجات الجميع. ومع استمرار ارتفاع معدلات

[8] World Data Atlas; " Cereal production" ; 20/12/2018; en ligne: https://knoema.com/atlas/ranks/Cerealproduction?baseRegion=DZ 16

المواليد وتحسن الرعاية الصحية، يتوقع أن يستمر هذا الاتجاه التصاعدي، مما يضع ضغطًا إضافيًا على الإنتاج الزراعي والإمدادات الغذائية.

1. **الجفاف :**تُعاني الجزائر من مشكلات بيئية حادة، منها شح الأمطار والجفاف الذي يضرب بعض المناطق بشكل دوري. الجفاف يؤثر بشدة على الزراعة، وهو النشاط الذي يعتمد بشكل كبير على توفر المياه. مناطق مثل الهضاب العليا والجنوب الغربي تعاني من تذبذب في كميات الأمطار، مما يجعل من الصعب تحقيق إنتاجية زراعية مستقرة. هذا النقص في الأمطار يؤدي إلى تدهور الأراضي الزراعية وزيادة التصحر، مما يقلل من المساحات الصالحة للزراعة ويؤثر على كميات المحاصيل المنتجة.

2. **التقلبات في أسعار الغذاء العالمية :**تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي تعتمد على استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية لتلبية احتياجات سكانها. لذا، فإن التقلبات في أسعار الغذاء العالمية لها تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري وقدرته على شراء الغذاء من الخارج. ارتفاع الأسعار العالمية نتيجة عوامل مثل التغيرات المناخية، والنزاعات، والسياسات التجارية يمكن أن يزيد من تكاليف الاستيراد، مما يثقل كاهل الحكومة والمستهلكين على حد سواء. هذه التقلبات تجعل من الصعب على الجزائر الحفاظ على استقرار أسعار الغذاء محليًا، مما يؤثر سلبًا على الأمن الغذائي.

3. **ضعف البنية التحتية الزراعية :**تُعاني الجزائر من ضعف في البنية التحتية الزراعية، وهو ما يُعيق تحقيق إنتاجية زراعية مرتفعة. يشمل ذلك نقص في وسائل الري الحديثة، ضعف شبكات النقل والتوزيع، وقلة التقنيات الزراعية المتطورة. هذا الضعف يجعل من الصعب على المزارعين تحقيق أفضل إنتاجية ممكنة من محاصيلهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن نقص مراكز التخزين المناسبة يؤدي إلى فقدان جزء كبير من المحاصيل بسبب التلف. تحسين البنية التحتية الزراعية يمكن أن يسهم بشكل كبير في زيادة الإنتاجية وتقليل الفاقد من الغذاء.

4. **سوء إدارة الموارد المائية :**تعتبر المياه من الموارد الحيوية للزراعة، وسوء إدارتها يؤدي إلى هدر كميات كبيرة منها. في الجزائر، تواجه إدارة الموارد المائية تحديات كبيرة تتعلق

بالتوزيع غير العادل، والنقص في تقنيات الري الفعالة، وتسرب المياه في الشبكات القديمة. هذا الهدر يفاقم من مشكلة ندرة المياه في بعض المناطق ويؤثر سلبًا على الإنتاج الزراعي. تحسين إدارة الموارد المائية عبر تطبيق تقنيات الري الحديثة وإصلاح شبكات المياه يمكن أن يقلل من الهدر ويزيد من كفاءة استخدام المياه في الزراعة.

5. **التغير المناخي:** يمكن أن يؤثر التغير المناخي على إنتاج المحاصيل والموارد المائية، مما يؤدي إلى تقليل الإنتاجية الزراعية وزيادة الضغط على إمدادات الغذاء.
6. **القيود البنية:** قد تواجه الجزائر قيودًا بنية مثل نقص البنية التحتية الزراعية ونقص الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية والبنى التحتية اللوجستية، مما يعيق القدرة على زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين توزيع الغذاء.
7. **الفقر وعدم المساواة:** يعاني العديد من الأفراد في الجزائر من الفقر وعدم المساواة الاقتصادية، مما يحد من قدرتهم على الوصول إلى الغذاء بشكل كافٍ.
8. **تدهور الأراضي والتصحر:** قد يتسبب تدهور الأراضي وتقدم التصحر في فقدان المزيد من الأراضي الزراعية الخصبة، مما يؤثر سلبًا على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي.
9. تغير نمط الاستهلاك: قد يؤدي تغير نمط الاستهلاك نحو الأطعمة الغنية بالسعرات الحرارية والمعالجة إلى زيادة الطلب على هذه الأطعمة، مما يزيد من ضغط الطلب على الموارد الغذائية.
10. **التضخم وارتفاع أسعار الغذاء:** يمكن أن يؤدي التضخم وارتفاع أسعار الغذاء إلى جعل الغذاء غير متاح أو غير ميسر للعديد من الأسر، مما يزيد من مستويات الجوع والفجوة الغذائية.

هذه العوامل، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الصراعات المسلحة والهجرة الداخلية والخارجية، يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الفجوة الغذائية في الجزائر.

المطلب الثاني : أوجه الفجوة الغذائية في الجزائر:

الفجوة الغذائية في الجزائر تحتاج إلى فهم من خلال فهم ما تواجه الجزائر لعدة تحديات تتعلق بالأمن الغذائي التي تتجسد في أوجه متعددة للفجوة الغذائية. نستعرض في هذا المطلب أبرز هذه الأوجه[9]:

1. نقص في بعض السلع الغذائية الأساسية : تشهد الجزائر نقصًا في بعض السلع الغذائية الأساسية مثل الحبوب والزيوت النباتية.

هذا النقص يعود إلى عوامل متعددة تشمل التغيرات المناخية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي، إضافة إلى القيود المفروضة على الاستيراد نتيجة السياسات الاقتصادية. نقص هذه السلع يؤدي إلى ضغط إضافي على الأسر الجزائرية التي تعتمد عليها بشكل يومي في تغذيتها.

2. ارتفاع أسعار الغذاء : تزامنًا مع نقص السلع الأساسية، يشهد السوق الجزائري ارتفاعًا ملحوظًا في أسعار الغذاء. هذا الارتفاع يزيد من العبء المالي على الأسر، خاصة ذات الدخل المحدود، مما يؤدي إلى تقليص قدرتها الشرائية ويؤثر سلبًا على نوعية الحياة.

3. الجغرافية والوصول إلى الغذاء: هناك فجوة في الوصول إلى الغذاء بين المناطق الحضرية والريفية. على الرغم من وجود إنتاج زراعي في المناطق الريفية، فإن الوصول إلى الغذاء الآمن والمغذي قد يكون محدودًا في بعض المناطق النائية والفقيرة.

4. الدخل والفقر: يواجه العديد من الأفراد في الجزائر صعوبات في توفير الغذاء بسبب الفقر وعدم التوظيف. الأسر ذات الدخل المنخفض قد تجد صعوبة في تأمين الغذاء الكافي لأفرادها.

5. التغذية والصحة: هناك فجوة في التغذية بين الأفراد، حيث يعاني بعضهم من نقص التغذية وسوء التغذية، بينما يواجه آخرون مشكلات صحية ناجمة عن زيادة استهلاك الطعام غير الصحي.

9 عبد القادر قداوي ، **أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2014 ، ص 58.

6. التموين والتوزيع: قد تواجه بعض المجتمعات صعوبات في الحصول على الغذاء بسبب مشاكل في التموين والتوزيع، سواء بسبب التضخم في الأسعار أو القيود على الوصول إلى المناطق المتضررة.

7. التغيرات البيئية: التغيرات البيئية مثل التصحر وتدهور الأراضي الزراعية يمكن أن تزيد من توتر الغذاء وتقلل من الإنتاجية الزراعية.

8. التحديات الاقتصادية: قد تؤثر التحديات الاقتصادية مثل البطالة وتدهور الاقتصاد على قدرة الأفراد على شراء الغذاء.

9. لتخفيف هذه الفجوات، يتطلب الأمر تنفيذ سياسات شاملة تستهدف تعزيز الإنتاج الزراعي، وتحسين التوزيع والتموين، وتعزيز الدخل، وتعزيز التوعية بأهمية التغذية الصحية.

10. سوء التغذية : نتيجة للنقص وارتفاع الأسعار، يعاني بعض الأطفال في الجزائر من سوء التغذية، خاصة فيما يتعلق بنقص الحديد وفيتامين أ. هذه المشكلة تؤثر بشكل مباشر على صحة الأطفال ونموهم وتطورهم البدني والعقلي.

11. **الهدر الغذائي :** على الرغم من التحديات المذكورة، تُهدر كميات كبيرة من الغذاء في الجزائر. الهدر يحدث نتيجة لسوء التخزين، والتوزيع غير الفعال، والعادات الاستهلاكية غير المسؤولة. هذا الهدر يزيد من تفاقم الأزمة الغذائية ويعكس عدم الكفاءة في إدارة الموارد[10].

[10] عبد القادر قداوي ، **أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص 58.

خلاصة:

الفجوة الغذائية في الجزائر تمثل تحديًا متعدد الأوجه يتأثر به عدة عوامل. تتضمن هذه الفجوة عدم توفر الغذاء الكافي والمغذي لجميع السكان، وتوزيع غير عادل للموارد الغذائية، وتحديات في التموين والوصول إلى الغذاء في بعض المناطق النائية والفقيرة. يسهم الفقر وعدم المساواة الاقتصادية، بالإضافة إلى تأثيرات التغير المناخي وتدهور البنية التحتية الزراعية، في تفاقم هذه الفجوة. للتغلب على هذا التحدي، يجب على الحكومة تنفيذ سياسات شاملة تستهدف زيادة الإنتاج الزراعي، وتحسين التوزيع والتموين، وتعزيز الدخل، وتعزيز التوعية بأهمية التغذية الصحية، وتُعدّ الفجوة الغذائية في الجزائر مشكلة معقدة تتطلب حلولاً شاملة ، تُبذل الجهود من قبل الحكومة والمجتمع المدني لمعالجة هذه المشكلة، لكن لا تزال هناك تحديات كبيرة.

من المهم مواصلة الجهود لمعالجة الفجوة الغذائية في الجزائر لضمان الأمن الغذائي لجميع المواطنين.

الجانب التحليلي

الفصل الثالث: متغير تأثير النمو السكاني على الفجوة الغذائية في الجزائر

تمهيد:

تزداد الفجوة الغذائية في الجزائر بسبب النمو السكاني السريع. إذ تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة الطلب على الغذاء، مما يزيد الضغط على الموارد الغذائية المحدودة. هذا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء وتقليل توافره، وبالتالي زيادة الفجوة الغذائية.

علاوة على ذلك، فإن النمو السكاني السريع قد يؤدي إلى زيادة الفقر، خاصة في البيئات الحضرية، حيث يواجه العديد من الأفراد صعوبات في تأمين الغذاء بسبب البطالة وضعف الدخل. الأسر الكبيرة تزيد من الحاجة إلى الموارد الغذائية، ولكنها في الوقت نفسه قد تواجه صعوبات في توفيرها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤثر النمو السكاني السريع على البنية التحتية والخدمات العامة، مما يؤدي إلى ضعف النظام الغذائي وزيادة الفجوة الغذائية بشكل عام.

لتخفيف تأثير النمو السكاني على الفجوة الغذائية، يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات فعّالة لتعزيز التنمية المستدامة، وتحسين البنية التحتية الزراعية، وتشجيع التنويع في الإنتاج الغذائي، بالإضافة إلى تعزيز التوعية بأهمية التنظيم الأسري والتغذية الصحية.

في الأعوام الأخيرة، شهدت الجزائر نموًا سكانيًا مستمرًا مما أثر بشكل واضح على الطلب على الغذاء. على سبيل المثال، بين عامي 2010 و2020، ارتفع عدد السكان من حوالي 35 مليون إلى 44 مليون نسمة. هذا النمو دفع الحكومة إلى استيراد كميات كبيرة من الحبوب لتلبية الطلب المحلي، مما زاد من اعتماد البلاد على الواردات الغذائية وعرضها لتقلبات الأسعار العالمية. في الوقت نفسه، تضاعفت الجهود لتحسين الإنتاج المحلي من خلال برامج دعم المزارعين، إلا أن الفجوة بين العرض والطلب ظلت تحديًا مستمرًا.

بالتالي، يتضح أن النمو السكاني يؤثر بشكل كبير على الفجوة الغذائية في الجزائر، ويتطلب التعامل معه استراتيجيات شاملة تشمل زيادة الإنتاجية الزراعية، تحسين البنية التحتية، وتنويع مصادر الغذاء لتأمين احتياجات السكان المتزايدة.

تحليل هيكل واردات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية (هيكل الفجوة الغذائية) :

هيكل الفجوة الغذائية يمكن تقسيمه إلى عدة جوانب يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- الفجوة في الإنتاج الزراعي: تشير إلى الفارق بين الإنتاج الزراعي الكلي واحتياجات السكان من الغذاء. يمكن أن يسبب نقص الإنتاج الزراعي في تعزيز الفجوة الغذائية.
- الفجوة في التوزيع: تشير إلى عدم توزيع الغذاء بشكل عادل ومتساوٍ بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية. قد يتسبب هذا في عدم توافر الغذاء بشكل كافٍ لبعض الفئات الضعيفة أو في بعض المناطق النائية.
- الفجوة في الوصول : تشير إلى صعوبة الوصول إلى الغذاء بسبب العوائق الجغرافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. يمكن أن تؤدي قلة الوصول إلى زيادة مستويات الجوع والمعاناة.
- الفجوة في الاستهلاك: تشير إلى الفروقات في نمط وكمية استهلاك الغذاء بين الفئات الاجتماعية. يمكن أن تكون هناك فجوة بين الأفراد الذين يعانون من السمنة والذين يعانون من سوء التغذية.
- الفجوة في الدخل: تشير إلى عدم توافر الدخل الكافي لشراء الغذاء بشكل كافٍ. يمكن أن يؤدي الفقر إلى عدم القدرة على تأمين الغذاء بشكل كافٍ للأسر والأفراد.
- الفجوة في التغذية: تشير إلى الفروقات في جودة وتنوع التغذية بين الفئات الاجتماعية. يمكن أن تسبب نقص التغذية أو سوء التغذية في مشاكل صحية وتأخر نمو الأطفال وضعف النظام المناعي.

الجزائر هي من بين تلك البلدان التي تعتمد على مواردها المالية لسد حاجياتها الغذائية عن طريق الاستيراد من السوق العالمية، وفيما يلي توضيح لمختلف أنواع السلع الغذائية الرئيسية التي تستوردها الجزائر لسد عجزها الغذائي ومن ثم تلبية الاحتياجات الغذائية لمواطنيها:

الجدول رقم 03 : السلع الغذائية الرئيسية التي تستوردها الجزائر:

السلعة	السلع الكلية	القيمة بالمليون دولار	النسبة المئوية %
الحبوب	القمح، دقيق القمح، الشعير، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة، الأرز.	3641.35	41.9772485
البطاطس	بطاطس	88.12	1.01584169
السكر الخام	سكر خام	859.75	9.91114267
البقوليات	العدس، الحمص، الفول الجاف، الفاصوليا.	229.38	2.64427788
البذور الزيتية	الفول السوداني المقشور، بذور السمسم، فول الصويا، زهرة الشمس، الزيتون(طازج أو محفوظ أو معلب).	85.92	0.99048023
الزيوت النباتية	زيت فول الصويا، زيت بذرة القطن، زيت الفول السوداني، زيت الزيتون، زيت السمسم، زيت الذرة، زيت بذرة الكتان، زيت زهرة الشمس، المرغرين،	710.09	8.18587182
الخضر الطازجة والمجففة والمحفوظة	الطماطم الطازجة، البصل الجاف، الفاصوليا الخضراء، البطيخ والشمام، الخيار والقثاء، الخضر المجهزة والمحفوظة،	32.56	0.37534958
الفاكهة الطازجة والمجففة	البرتقال واليوسفي، الليمون، الموز، التفاح، العنب الطازج، المانجو، التمور والبلح الطازج.	392.65	4.52644393
الأبقار الحية والأغنام والماعز الحية	أبقار، أغنام، ماعز.	129.93	1.49782468
اللحوم الحمراء (الطازجة والمحفوظة ومستحضرات اللحوم)	لحوم الأبقار(طازجة أو مبردة أو مجمدة)، لحوم الأغنام والماعز(طازجة أو مبردة أو مجمدة)، اللحوم الأخرى (طازجة أو مبردة أو مجمدة)، اللحوم (المجففة والمملحة والمعلبة) ومستحضرات اللحوم،	306.98	3.53884568
لحوم الدواجن	الدواجن الحية، الصيصان، الدواجن المذبوحة (طازجة أو مبردة أو مجمدة).	26.89	0.30998619
الألبان ومنتجاتها(لبن سائل)	اللبن الطازج، القشدة، مسحوق اللبن، اللبن المركز والمكثف، الجبن، الزبد والسمن.	2034.45	23.4530087
البيض	بيض التفريخ	0.87	0.0100293
الأسماك	الأسماك(الطازجة أو المبردة أو المجمدة)، الأسماك(المملحة أو المجففة أو المدخنة)، الأسماك المعلبة مستحضرات الأسماك،	135.64	1.56364919

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 35 ، 2015.

إذن بناء على الجدول السابق يتضح لنا أن الجزائر تستورد مجموعة كبيرة من السلع الغذائية الرئيسية في مقدمتها الحبوب، ثم تليها الألبان ومنتجاتها ثم السكر الخام، ثم الزيوت النباتية، ثم الفواكه، ثم البقوليات، ثم اللحوم الحمراء، وتليها بقية السلع الغذائية الرئيسية بكميات منخفضة مقارنة بالسلع سالفة الذكر. والشكل الموالي يوضح نسبة مساهمة كل سلعة في حصيلة السلع الغذائية الرئيسية المستوردة.

شكل رقم 02 : نسبة مساهمة كل سلع في حصيلة السلع الغذائية الرئيسية التي تستوردها الجزائر.

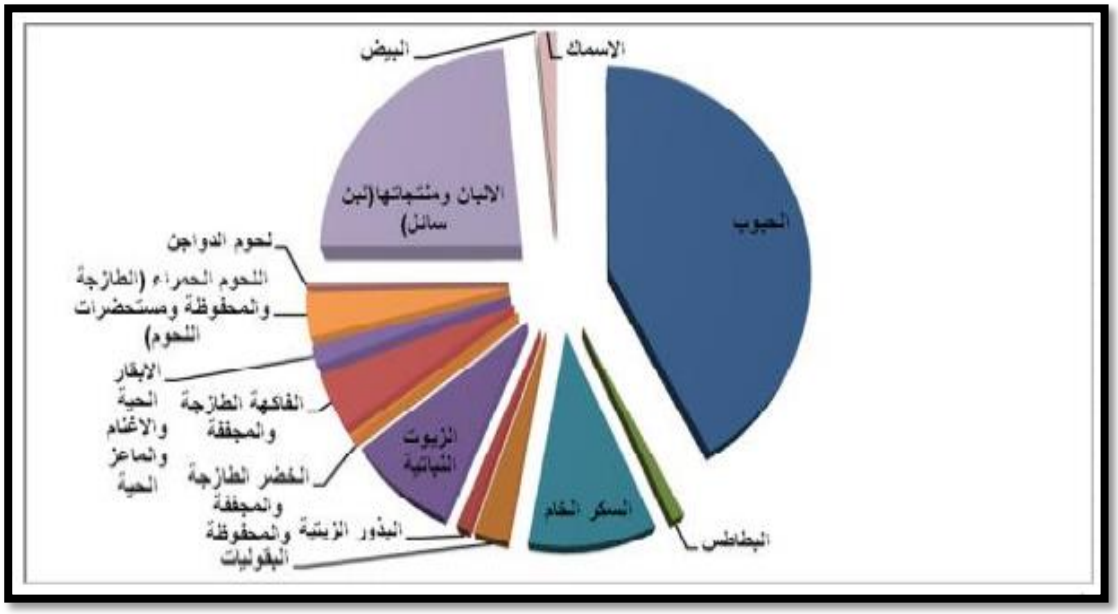

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01.

تأتي في مقدمة المواد الغذائية التي تستوردها الجزائر الحبوب بمختلف أنواعها، وفي مقدمة الحبوب يأتي القمح، ومن ثم الذرة الشامية، ومن ثم الشعير ومن ثم الأرز ومن ثم الذرة الرفيعة كما هو موضح في الجدول رقم 02

جدول رقم 04 : الكميات التي تستوردها الجزائر من الحبوب لسد فجوتها الغذائية.

الحبوب والدقيق	القمح	دقيق القمح	الشعير	الذرة الشامية	الذرة الرفيعة	الأرز
الكمية المستوردة (ألف طن)	7417.00	0.02	770.22	4108.04	0.62	117.31

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 35 ، 2015.

هناك بعض الحبوب التي يتعذر على الجزائر إنتاجها بحكم مناخ هذا البلد مثل الذرة الشامية والأرز، بينما القمح والشعير يمكن إنتاجه في هذا البلد (خاصة الشعير الذي يقاوم

الملوحة ونقص المياه بدرجة كبيرة)، خاصة بتوفر الأراضي القابلة للزراعة التي تبلغ مساحتها حوالي 7.6 مليون هكتار.

فبمثل هذه المساحة القابلة للزراعة لدى بلدان أخرى مثل فرنسا، يمكنها أن تحقق اكتفاء ذاتي من القمح والشعير لنفسها ولبلدان أخرى، بينما في الجزائر لا يمكن حتى توفير أدنى الاحتياجات الغذائية من القمح والشعير بالاعتماد على الإنتاج المحلي، ويعزى هذا إلى جملة من الأسباب منها الاقتصادية، وكذلك البشرية التي تم ذكر بعضها مسبقا، ومنها الطبيعية ونخص بالذكر نوع المناخ في الجزائر الذي ينعكس سلبا بدرجة كبيرة على كمية الأمطار المتساقطة، وهذا لأن معظم المحاصيل الزراعية في الجزائر هي محاصيل بعلية، أي أن محاصيل هذه الأراضي تعتمد على الإمطار، والجزء القليل منها هي محاصيل مروية تعتمد على المياه الجوفية ومياه السدود في سقيها.

فيما يتعلق بالسلع الغذائية الرئيسية التي تستوردها الجزائر، نجد أن هذه السلع منها ما يمكن إنتاجه محليا، غير أن الإنتاج المحلي لا يكفي لسد الاحتياجات الغذائية، ومنها ما لا يمكن إنتاجه محليا، وبالتالي لا بد من استيرادها لسد العجز الغذائي في مثل هذه السلع الغذائية الرئيسية.

كما نجد انه بالرغم من وجود عجز في المواد الغذائية الرئيسة إلا انه عند النظر لهيكل صادرات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية نجد أن الجزائر تقوم بتصدير بعض من هذه المواد الغذائية مثل السكر والخضر والأسماك. والجدول رقم 05 يوضح بشكل مفصل واردات وصادرات نفس السلع الغذائية الرئيسية.

الجدول رقم 05: هيكل واردات وصادرات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية.

القيمة: مليون دولار، الكمية: ألف طن

السلعة	السلع الكلية	المواد المستوردة		المواد المصدرة	
		القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
البطاطس	بطاطس	88.12	123.58	0.22	0.64
السكر الخام	سكر خام	859.75	1928.22	227.90	476.52
الزيوت النباتية	زيت الزيتون	1.60	0.42	0.26	0.15
الخضر الطازجة والمجففة والمحفوظة	الطماطم الطازجة،	0.02	0.02	0.003	0.003
	البصل الجاف	1.94	3.14	0.11	0.40
	البطيخ والشمام	0.29	0.53	0.003	0.004
	الخضر المجهزة والمحفوظة	0.07	0.03	32.03	26.61
الفاكهة الطازجة والمجففة	التمور والبلح الطازج.	0.05	0.01	38.31	25.64
اللحوم الحمراء (الطازجة والمحفوظة ومستحضرات اللحوم)	لحوم حمراء	306.98	80.19	0.24	1.82
الألبان ومنتجاتها(لبن سائل)	اللبن الطازج، القشدة، مسحوق اللبن، اللبن المركز والمكثف، الجبن، الزبد والسمن.	2034.45	3579.38	0.25	0.34
الأسماك	الأسماك(الطازجة أو المبردة أو المجمدة)	135.64	42.74	7.75	1.95

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 35 ،2015.

الجزائر تعتمد بشكل كبير على واردات السلع الغذائية لتلبية احتياجاتها الغذائية، خاصة بالنسبة للسلع التي لا تنتجها بكميات كافية محليًا أو التي يكون إنتاجها متأثرًا بالعوامل البيئية أو الاقتصادية. ومن بين السلع الغذائية الرئيسية التي تُورد وتُستورد من الجزائر تشمل:

- الحبوب: الجزائر تستورد كميات كبيرة من الحبوب مثل القمح والشعير لتلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية.
- السكر: تعتمد الجزائر بشكل كبير على واردات السكر لتلبية احتياجاتها.
- اللحوم: اللحوم تشكل جزءًا هامًا من نظام التغذية الجزائري، وتستورد الجزائر كميات كبيرة من اللحوم البقرية والدواجن.

- الألبان: تستورد الجزائر الكثير من المنتجات الألبانية مثل الحليب والزبدة والجبن.
- الزيوت النباتية: تعتمد الجزائر بشكل كبير على واردات الزيوت النباتية مثل زيت الصويا وزيت الذرة.
- المعجنات والمخبوزات: تشتهر الجزائر بتقديم مجموعة متنوعة من المعجنات والمخبوزات، وتستورد بعض المكونات الأساسية لها مثل الطحين.ذ

من الجانب الآخر، تصدر الجزائر بعض المنتجات الغذائية الرئيسية التي تنتجها، مثل الزيوت النباتية والحبوب والحوم المعالجة. ومع ذلك، تعتمد البلاد بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية.

تحليل علاقة النمو السكاني بالفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

هناك حقيقة مفادها أن وجود عجز غذائي في الجزائر معناه عدم وجود أمن غذائي مطلق أو بمعنى آخر ، لجوء الجزائر لسد فجوتها الغذائية بالاعتماد على الاستيراد هو دليل على ان الجزائر لا يمكنها ضمان الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية الاساسية بالاعتماد على انتاجها المحلي ، بمعنى عدم تمتع الجزائر بأمن غذائي مطلق . و بما ان هذا البلد من بين تلك البلدان التي لا هي تعاني من الفقر و قلة مواردها ولا هي من تلك الدول التي تتمتع بالرفاهية و كثرة مواردها المالية ، فهذا دليل على أن الجزائر حاليا متمكنة من تحقيق أمنها الغذائي النسبي بفضل مواردها المالية ، فهي تقوم بسد فجوتها الغذائية عن طريق الاستيراد لتلبية الاحتياجات الغذائية لشعبها.

و الامن الغذائي يتأثر بمجموعة من العوامل أهمها النمو السكاني ، حيث يعتبر هذا الاخير من بين أهم العوامل التي لها علاقة بالأمن الغذائي المطلق ، غما علاقة سلبية أو علاقة ايجابية. ففي حالة العلاقة السلبية نجد أن النمو السكاني يكون مصحوبا ببناء المرافق العمومية و التوسع العمراني على حسب الاراضي الزراعية ، و كذلك اتجاه السواد الاعظم من اليد العاملة الى قطاع الصناعات و قطاع الخدمات و الابتعاد عن القطاع الفلاحي ، و هذا سيؤدي بالضرورة الى نقص في الغذاء المنتج محليا ، و بالتالي وجود عجز غذائي يدفع الدولة الى الاستيراد لسد فجوتها الغذائية الناتجة عن ارتفاع احتياجات شعبها من الغذاء عما يتم انتاجه من

غذاء داخل حدود هذا البلد ، مبتعدة بذلك عن الامن الغذائي المطلق نحو تحقيق الامن الغذائي النسبي. بينما تكون العلاقة ايجابية في حالة ما اذا لم يكن ذلك النمو السكاني على حساب الاراضي الصالحة للزراعة ، بمعنى متطلبات السكان من السكنات و المرافق العمومية يتم تلبيتها باستهداف الاراضي التي ليس لها علاقة بالزراعة و لا يمكن استصلاحها كما تكون العلاقة ايجابية في حالة وجود يد عاملة كافية لمزاولة الانتاج الفلاحي.

ان وجود أمن غذائي نسبي في أي بلد ، و نخص بالذكر الجزائر معناه وجود فجوة غذائية ، و الجزائر متعايشة مع هذا الشكل من الامن الغذائي لعدة أسباب

منها ما هو طبيعي ومنها ما هو بشري، والنمو السكاني هو من بين العوامل البشرية ذات العلاقة الايجابية مع العجز الغذائي، حيثكلما ارتفع عدد السكان في بلد ما كلما أدى هذا إلى زيادة الطلب على الغذاء، ومن ثم زيادة العجز الغذائي في ظل عدم توفر الغذاء الكافي. وما يزيد من حدة العجز الغذائي *ذلك النمو السكاني الذي تكون فيه نسبة السكان المعالين مرتفعة، بينما قد لا يحدث عجز غذائي في ظل ما يسمى بالنافذة **الديمغرافية حتى في حالة التزايد السكاني السريع .وعليه فإن الكثافة السكانية الكبيرة، وارتفاع معدلات النمو السكاني وأعباء الإعالة في بعض الدول النامية يؤدي إلى العديد من الإختلالات التي تكون لها آثار سلبية على القطاع الفلاحي بصفة عامة، وعلى إنتاجية العامل في هذا القطاع بصفة خاصة، ويمكن إيضاح أهم هذه الإختلالات فيما يلي:

- زيادة الضغط على الموارد الطبيعية والزراعية وتفاقم مشكلة الغذاء .
- توفر الأيدي العاملة في الزراعة ومحدودية الأراضي الزراعية.
- حدوث فجوة بين معدلات النمو السكاني ومعدلات نمو الرقعة الزراعية

النمو السكاني المرتفع يعتبر مشكلة تعاني منها العديد من دول العالم، كما هو الحال مع الوطن العربي الذي عرف تزايد سكاني مذهل في العقود الماضية، وهذا التزايد السكاني يعد من العوامل المسببة لمشكلة الغذاء في المنطقة، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا حوالي 3 %سنويا عام 2000 ،وهو معدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي

في نفس الفترة، مما أدى إلى إختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء. كما أن هذا التزايد الكبير للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول العربية (الطالبة للعمالة)، إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الفلاحي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما أدى إلى تراجع أداء القطاع الفلاحي في هذه المناطق .كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي إجمالا في معظم الأقطار العربية في العقد الماضي، إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك، كما أدى إلى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطام من طرف القطاعات الأخرى. ويصاحب النمو الاقتصادي - عادة- تعديل في توزيع السكان بين الريف والحضر، بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر. ويؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وبالتالي فإن الهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين . وقد أثبتت الدراسات أن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في الحضر منه في الريف، فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي المستورد، ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية للأفراد الذين أصبحوا يتوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوع.

بعد أن أبرزنا مسبقا أن الإعالة الكبيرة هي من بين أهم المسببات للفجوة الغذائية، سنحاول التكلم عن نسبتها في الجزائر إن كانت مرتفعة أو منخفضة على طول الفترة 1990-2015 ،حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم 02 أن الإعالة العمرية في الجزائر ظلت منخفضة على طول الفترة 1990-2015 مقارنة بتعداد السكان في سن العمل، وهذا ما يدل على انخفاض أعباء الإعالة في هذا البلد. بمعنى آخر فإن الجزائر تعيش ما يسمى بظاهرة النافذة الديمغرافية وهذا لكون أن متوسط الإعالة العمرية على طول الفترة 2015-1990 بلغ 12131297.3 نسمة بينما بلغ متوسط تعداد السكان في سن العمل على طول الفترة 1990-2015 ، 20312974.2 نسمة .

الشكل 03 : تطور الإعالة العمرية مقارنة بتعداد السكان في سن العمل للفترة 1990 - 2015.

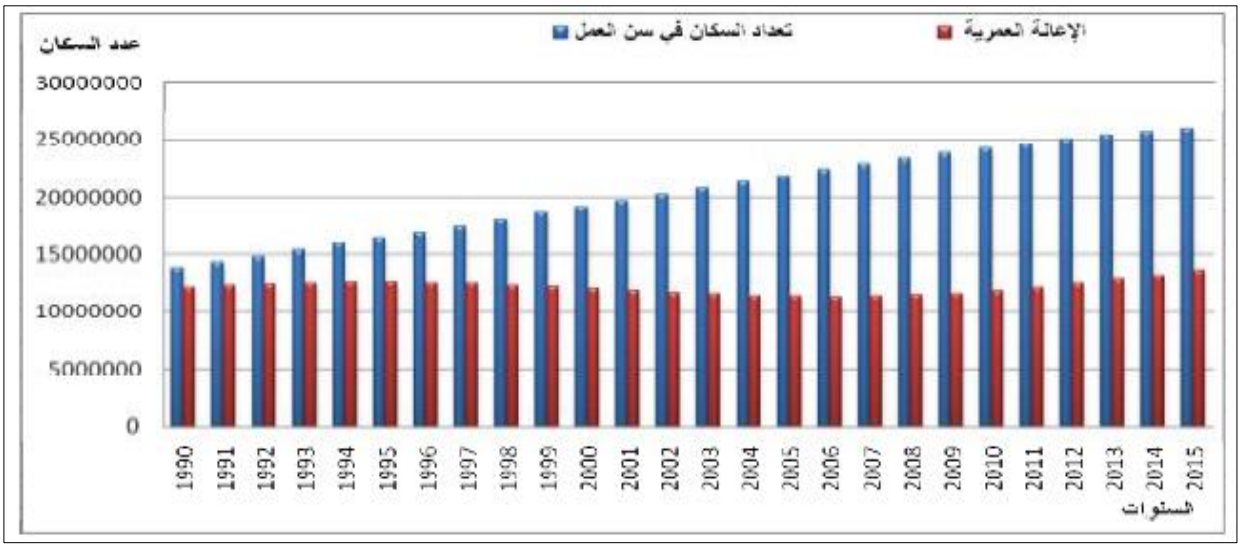

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يمكننا تقديم تصور عام للاتجاهات المحتملة. عمومًا، يتطور تعداد السكان في سن العمل على مر السنين بناءً على عوامل متعددة مثل معدل النمو السكاني، والتغيرات الديموغرافية مثل معدل الولادات ومعدلات الوفيات، وسياسات الهجرة، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية.

من المعروف أن تقدم الطب وزيادة متوسط العمر المتوقع يمكن أن يؤدي إلى زيادة نسبة السكان في الفئات العمرية المتقدمة، وهذا يمكن أن يؤثر على نسبة الإعالة العمرية ويزيد الضغط على النظام الاقتصادي إذا لم يكن هناك توازن في توزيع السكان بين الفئات العمرية.

من الصعب تحديد الاتجاهات بدقة دون الوصول إلى البيانات الفعلية، لكن البحوث الديموغرافية والاقتصادية يمكن أن تقدم تقديرات وافية لتطورات تعداد السكان والإعالة العمرية على مر السنين.تمتع الجزائر بظاهرة النافذة الديمغرافية معناه وجود انخفاض في أعباء الإعالة مما يعني أيضا عدم وجود تلك الإختلالات التي لها آثار سلبية على القطاع الفلاحي بصفة عامة وعلى إنتاجية العامل في هذا القطاع بصفة خاصة، وهذا في حال وجود يد عاملة كافية في القطاع الفلاحي. إما إذا كانت هناك نافذة ديمغرافية تتميز فيها العمالة بالكثرة في القطاع

الصناعي والخدماتي على حساب القطاع الزراعي، فهذا سيؤدي بالضرورة إلى وجود إختلالات وآثار سلبية على القطاع الزراعي.

و بناء على التحليل السابق لتركيبة سكان الجزائر وفي ظل الأراضي الزراعية التي تتمتع بها الجزائر يمكن القول –نظريا- أنه لا يوجد هناك أي مخاوف أو مخاطر مستقبلية بخصوص تلك الآثار السلبية للنمو السكاني على الأمن الغذائي، وهذا يعتمد على مستوى العمالة التي ستتجه نحو القطاع الزراعي، حيث لن تكون هناك آثارا سلبية في حالة وجود يد عاملة زراعية كافية تؤمن الحاجيات الغذائية للسكان في سن العمل لباقي القطاعات وكذلك للسكان المعالين.

بينما ستكون هناك تلك الآثار السلبية المصاحبة للنمو السكاني في حالة عدم كفاية اليد العاملة في القطاع الفلاحي لتوفير الاحتياجات الغذائية لباقي السكان. هذا من وجهة نظر نظرية، ومن وجهة نظر ميدانية في الجزائر أمكننا الوصول إلى التحليل التالي:

بخصوص حجم اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالجزائر هي جد منخفضة مقارنة بالقطاع الصناعي والقطاع الخدماتي، وحسب الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، فإن قطاع الفلاحة كان يشغل عام 2015 حوالي 1.2 مليون شخص، أي ما يمثل 8.7 % من اليد العاملة في الوطن، بعدما كان يشغل 2.5 مليون عامل سنة 2013 ، منهم 1.9 مليون دائمون والباقي عمالة موسمية. وحسب إحصائيات وزارة الفلاحة والصيد البحري بلغ العجز في اليد العاملة الذي سجله قطاع الفلاحة في بداية عام 2015 حوالي 800 ألف يد عاملة، ما جعل أصحاب الأراضي والمستثمرات على وجه الخصوص يواجهون أزمة حادة مع بداية و نهاية كل موسم فلاحي، تحديدا عند غرس المحصول وجنيه، كما أن هذا العجز يرتفع بحوالي 150 ألف عامل إضافية في موسم الحصاد وجني الثمار، وهذا النقص في اليد العاملة أدى إلى تأخر الكثير من الفلاحين في حصد مزارع القمح في عام 2014 ،ما نتج عنه ضياع حوالي 18 %من المحصول.

بالنظر إلى مدى مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي، نجد أن هذا القطاع لا تتعدى مساهمته 13.5 % حيث ظلت مساهمته دون هذه النسبة على طول الفترة 1990-2015

، ويعزى هذا الانخفاض إلى العديد من الأسباب من بينها اتجاه أغلب أصحاب الفائض المالي إلى استثمار أموالهم في قطاع الصناعات وقطاع الخدمات، وهذا بسبب انخفاض العائد المحقق في حال استثمار أموالهم في القطاع الزراعي وارتفاع التكاليف، وفي حال انخفاض الاستثمار في هذا القطاع فهذا يستلزم بالضرورة انخفاض الطلب على اليد العاملة في هذا القطاع، ناهيك عن ابتعاد اليد العاملة عن هذا القطاع وكذلك عجز اليد العاملة الذي يتم تسجيله سنويا في هذا القطاع.

الشكل رقم 03 يوضح نسبة مساهمة القطاعات الثلاثة في إجمالي الناتج المحلي للفترة 1990-2015 ،إذ يتضح لنا من خلاله أن قطاع الصناعة يستحوذ على أكبر مساهمة في إجمالي الناتج المحلي ويليه قطاع الخدمات، ويليهما القطاع الزراعي، حيث بلغ الوسط الحسابي لمساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي 51.83 % على طول الفترة 1990-2015 ، والقطاع الخدمي بوسط حسابي 38.18 % وفي الأخير القطاع الفلاحي بوسط حسابي 10.11%.

شكل رقم 03 : تطور نسبة مساهمة كل من قطاع الزراعة والصناعة والخدمات في إجمالي الناتج المحلي للفترة 1990-2015.

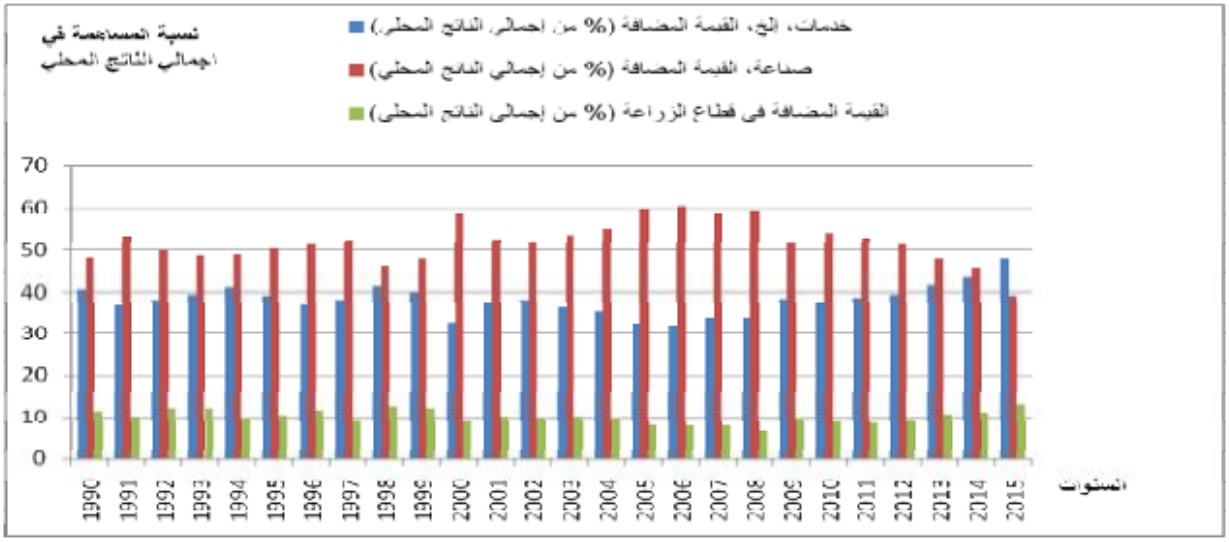

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

ثانيا : تحليل علاقة تطور تعداد السكان بتطور الفجوة الغذائية في الجزائر:

بالاعتماد على الشكل رقم 04 نجد أن تعداد السكان في زيادة مستمرة من بداية عام 1990 حتى عام 2015 ،حيث ازداد عدد السكان خلال هذه الفترة بـ 13.754155 مليون شخص، وكذلك واردات السلع الغذائية في زيادة مستمرة من بداية 1990 إلى غاية 2014 حيث ازدادت واردات السلع الغذائية بـ 9459.72930061746 مليون دولار خلال هذه الفترة ثم انخفضت إلى 7630.25238301612 مليون دولار في عام 2015.

تحليل علاقة تطور تعداد السكان بتطور الفجوة الغذائية في الجزائر يمكن أن يكون معقدًا، حيث يتأثر كل من تعداد السكان والفجوة الغذائية بعوامل متعددة ومتشابكة. ومع ذلك، يمكن تقديم بعض النقاط العامة حول هذه العلاقة المحتملة:

- تعداد السكان والطلب على الغذاء: زيادة تعداد السكان يؤدي عادة إلى زيادة الطلب على الغذاء. إذا لم يتم تلبية هذا الطلب بشكل كافٍ من خلال الإنتاج المحلي أو الواردات، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الفجوة الغذائية.
- توزيع السكان والوصول إلى الغذاء: يمكن أن يؤثر توزيع تعداد السكان على الفجوة الغذائية، حيث يمكن أن يكون هناك فجوات في الوصول إلى الغذاء بين المناطق الحضرية والريفية أو بين المناطق الغنية والفقيرة.
- التغيرات الديموغرافية والتغذية: يمكن أن تؤثر التغيرات الديموغرافية مثل نسبة الولادات ومعدلات النمو السكاني على تطور الفجوة الغذائية، حيث يمكن أن تكون هناك تأثيرات على توافر الغذاء واستهلاكه، خاصة إذا لم تتمكن البنية التحتية لتلبية الاحتياجات الغذائية المتغيرة.
- الفقر والتوزيع غير العادل للدخل: قد يكون لتعداد السكان والفجوة الغذائية علاقة معقدة مع الفقر والتوزيع غير العادل للدخل. يمكن أن يؤدي التفاوت في الدخل بين الفئات الاجتماعية إلى عدم القدرة على شراء الغذاء الكافي، مما يزيد من الفجوة الغذائية.

- السياسات الحكومية والاقتصادية: يمكن أن تؤثر السياسات الحكومية والاقتصادية على كل من تعداد السكان والفجوة الغذائية، وذلك من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الصلة مثل الزراعة والتغذية وتوفير الدعم للفئات الضعيفة .

الشكل رقم 05 : تطور تعداد السكان وواردات السلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 :

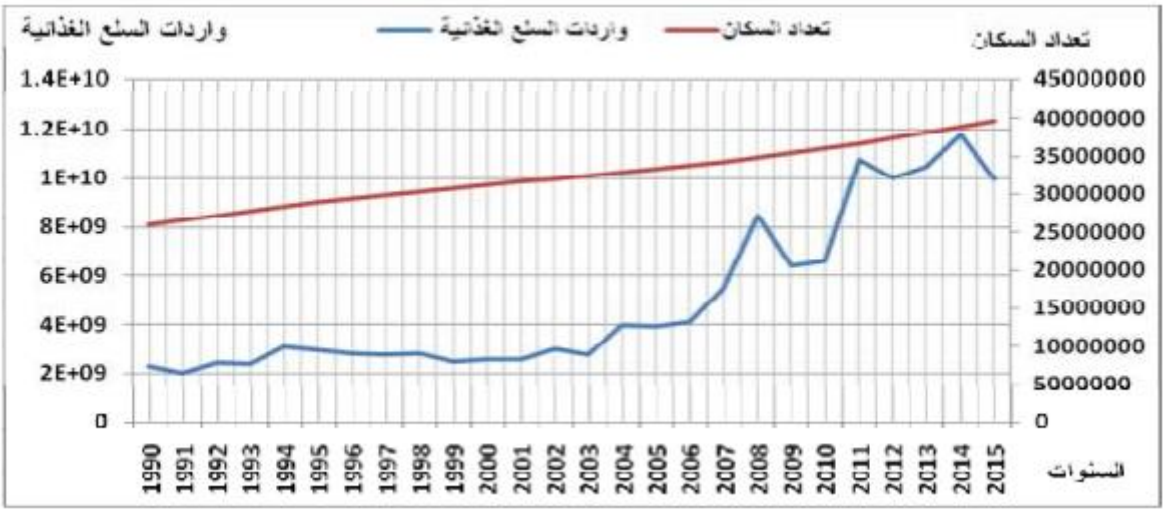

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

إن الملاحظ لمنحنيات الشكل رقم 04 يجد أن الاتجاه العام لكل من تعداد السكان وواردات السلع الغذائية في تزايد مستمر، وهذا يدل على وجود علاقة موجبة بين هاذين المتغيرين، وهذه العلاقة تكمن في أن ارتفاع تعداد السكان يؤدي إلى ارتفاع السلع الغذائية المستوردة. وبتقدير نوع العلاقة بين هذين المتغيرين بالاعتماد على بيانات الفترة 1990-2015 وإدخالها في البرنامج الإحصائي EVIEWS 7، وبافتراض ثبات العوامل الأخرى وجدنا أن العلاقة بين تعداد السكان وواردات السلع الغذائية معنوية إحصائيا، حيث أن معامل التعداد السكاني يختلف معنويا عن الصفر عند مستوى معنوية 5 % باحتمال 0.0 وقيمة معامل 727.7321، وهذا معناه أن التزايد السكاني يفسر لنا التغير في واردات السلع الغذائية، حيث إذا ارتفع تعداد

السكان بمليون شخص فالنتيجة هي ارتفاع الواردات بـ 727.7321 دولار، وبالتالي هناك علاقة طردية بين هذين المتغيرين، والمعادلة التالية التي تم تقديرها توضح ذلك:

FI = 727.732118092*PG - 18644825168.9

حيث أن:

FI : هي واردات السلع الغذائية (الغذاء المستورد).

PG : تعداد السكان(النمو السكاني).

إن العلاقة السابقة هي علاقة منطقية سارية في كل بلد يعجز عن توفير كامل الاحتياجات الغذائية لشعبه عن طريق الإنتاج المحلي، لأنه في ظل ارتفاع تعداد السكان وانخفاض اليد العاملة في القطاع الفلاحي وتوجهها بكثرة إلى القطاع الصناعي و الخدماتي، فإن هذا يحدث خلل بين الغذاء الذي يتم إنتاجه محليا والاحتياجات الغذائية للسكان، بحيث تصبح الاحتياجات الغذائية للسكان تفوق الإنتاج المحلي، ولأجل سد هذا العجز يتم الاعتماد على الموارد المالية لتوفير الغذاء عن طريق الاستيراد من السوق العالمية، وهذا هو الواقع الذي تعيشه الجزائر .

إن العلاقة الإحصائية السابقة بين النمو السكاني والفجوة الغذائية كما قلنا سابقا هي علاقة منطقية، إذ في حال ثبات كل العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي فإن النمو السكاني يصبح يلعب دورا مهما في التأثير بشكل سلبي على الأمن الغذائي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم استغلال اليد العاملة بشكل جيد وتهميش القطاع الفلاحي، وهذا ما خلق تلك الفجوة الغذائية بشكل خاص في بعض المواد الغذائية كالسكر في الجزائر، حيث وفقا للجدول رقم 01 فإنه تم استيراد كمية سكر خام قدرها 1928.22 ألف طن في عام 2014 والسبب في ذلك هو وجود محتكر واحد يقوم باستيراد السكر الخام وتكريره والمسمى بمجمع سيفيتال، لكن الحكومة الجزائرية قررت منع هذا الاحتكار وفتح الاستثمار في مجال صناعة السكر، وهو ما دفع بعض المستثمرين للشروع في مثل هذه الصناعات كمشروع صناعة السكر من التمور الذي تم إاء تنصيبه في أواخر عام 2016 ،وهو بقدرة إنتاجية تصل إلى حوالي 3000 طن من سكر التمر سنويا، وهو ما سيخفض من كمية الفجوة الغذائية في هذه المادة الغذائية في الجزائر، وكذلك سيحفز اليد العاملة للدخول إلى القطاع الفلاحي لزراعة النخيل وإنتاج التمور لتوفير هذه المادة لأجل إنتاج السكر، وليس هذا فقط، بل أيضا هناك احتمال فتح مصانع لصناعة السكر باستعمال

مادة قصب السكر التي يمكن إنتاجها محليا، فقد تم تجريب إنتاج مادة قصب السكر في ولاية الوادي وقد نجحت العملية، وفي حال تشييد مصانع لاستخراج السكر من هذه المادة، فإن هذا أيضا سيدفع اليد العاملة ويحفزها لاقتحام القطاع الفلاحي لإنتاج هذه المادة السكرية، وهذا بإمكانه أن يجعل الفجوة الغذائية في مادة السكر تساوي الصفر وبالتالي تحقيق اكتفاء ذاتي في مادة السكر وتصدير الفائض .

من خلال التحليل السابق حول مادة السكر يمكن القول أن النمو السكاني يمكن أن يكون ايجابي إذا تم التخطيط بشكل جيد لاستغلاله وتحفيزه بفتح ال للاستثمار في القطاع الفلاحي والصناعي، كفتح مصانع إنتاج السكر من مادة قصب السكر وتشجيع اليد العاملة على دخول القطاع الفلاحي لإنتاج مادة قصب السكر .كذلك هو الأمر مع بعض مكونات الفجوة الغذائية الجزائرية من المواد الغذائية كالبطاطس، فيمكن تخفيض الفجوة الغذائية في هذه السلعة إلى الصفر، وذلك من خلال فتح المجال للتصدير ومساعدة الفلاحين على هذه العملية، وهذا ما سيحفز اليد العاملة على اقتحام القطاع الفلاحي وإنتاج هذه السلعة بشكل يؤدي إلى تحقيق اكتفاء ذاتي وكذلك تصدير في نفس الوقت الفائض من هذه المادة، وهذا بطبيعة الحال يتطلب يد عاملة، وهنا تأتي أهمية التعداد السكاني ليتم استغلاله بشكل ايجابي، وكما تكلمنا مسبقا بخصوص الجزائر عن الإعالة العمرية وتعداد السكان في سن العمل، فهذا البلد تعداد سكانه في سنة العمل يفوق الإعالة العمرية بكثير، وهو ما يوحي بالتركيبة الجيدة لسكان الجزائر كما يوحي أيضا بعدم وجود أي مخاوف مرتبطة بتعداد سكان الجزائر وانعكاسها على الأمن الغذائي في هذا البلد.

والذي يعزز صدق التحليل السابق هو مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر، فقد أوردنا سابقا أن معظم محاصيل الجزائر هي محاصيل بعلية تعتمد على مياه الأمطار، بمعنى أن الجزء الكبير من الأراضي الصالحة للزراعة يتم سقيه بالاعتماد على مياه الأمطار كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 06 : تقسيمات الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر للفترة 2010-2014.

الوحدة: ألف هكتار

السنة	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة*	الإجمالي
	المطرية	المروية	المطرية	المروية	/	/
2010	482.30	451.24	3691.80	533.98	3275.71	8435.03
2011	488.28	455.82	3723.70	531.18	3246.51	8445.49
2012	483.80	465.28	4353.66	577.63	3152.33	9032.7
2013	510.09	455.11	3818.84	634.38	3043.45	8461.87
2104	509.10	486.46	3743.15	660.79	3065.54	8465.04

*المساحة المتروكة تشمل المساحات من الأراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم لعدم كفاية مياه الري أو لاستعادة قدرا الإنتاجية أو لأسباب أخرى.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 32 ،33 ،34 ،35.

إذن من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أنه على طول الفترة 2010 -2014 كانت أعلى نسبة من مساحة الأراضي الزراعية ذات المحاصيل المستديمة يعتمد سقيها على مياه الأمطار والنسبة الأدنى تعتمد على مياه الري، حيث في عام 2014 قدرت مساحة المحاصيل المستديمة بـ 995.56 ألف هكتار، 51.13 % يعتمد سقيها على مياه الأمطار، و48.86 % يعتمد سقيها على مياه الري، وكذلك هو الأمر مع الأراضي الزراعية ذات المحاصيل الموسمية، حيث أن السواد الأعظم من مساحتها يعتمد سقيه على الأمطار، بينما الجزء القليل يعتمد على مياه الري وهذا على طول الفترة 2010-2014 ،حيث كانت مساحة الأراضي ذات المحاصيل الموسمية عام 2014 4403.94 ألف هكتار، 85 % منها يعتمد سقيه على مياه الأمطار، و15 % منها يعتمد سقيه على مياه الري، بالإضافة إلى وجود أراضي زراعية غير مستغلة في احد أو بعض المواسم لعدم كفاية مياه الري أو لاستعادة قدرا الإنتاجية، حيث بلغت نسبتها عام 2014 ، 34.21 %من المساحة الإجمالية للأراضي الصالحة للزراعة.

نستنتج من التحليل السابق أن هناك جزء كبير من الأراضي الزراعية في الجزائر لا يتم استغلاله بشكل جيد، أو يعتمد سقيه على مياه الأمطار، وهذا ما يبرر لجوء الجزائر إلى استيراد الحبوب والخضر من دول أخرى رغم توفرها على مساحة لا بأس ا من الأراضي الصالحة

للزراعة، فلو تم الاهتمام بهذه الأراضي وتوفير المياه لها بإنشاء سلسلة من السدود الصغيرة، تنقل المياه إليها سواء من المياه الفائضة على السدود الكبيرة، أو يتم استغلال مياه البحر و تحليتها ومن ثم ضخها إلى هذه السدود، فحتما هذا سيقضي 100 % على بعض مكونات الفجوة الغذائية كالقمح والشعير والبطاطس والبصل، وكذلك اللحوم الحمراء التي تعاني الجزائر عجزا في إنتاجها، فقط الأمر يعتمد على خطط تنموية إستراتيجية للقطاع الفلاحي وليس مجرد رمي للأموال في غير أمكنتها.

تتمتع الجزائر بتعداد سكان يصل إلى 41.2 مليون نسمة في مطلع عام 2017 ، هيكل تعداد السكان تفوق فيه نسبة السكان في سن العمل نسبة الإعالة العمرية، يد عاملة تفوق 12 مليون نسمة، أراضي زراعية تتعدى 8600 ألف هكتار، احتياطي صرف ومصادر دخل نفطية، في ظل هذه الإمكانيات الطبيعية والبشرية والمالية، يمكننا القول انه لا مجال للتخوف بخصوص تلك الانعكاسات السلبية لعدد السكان في الجزائر على أمنها الغذائي، لكن بشرط المسارعة في استغلال هذه الإمكانيات أحسن استغلال قبل نضوب النفط الذي بفضله تتحصل الجزائر على العملة القيادية.

خلاصة :

تعتمد الجزائر على الاستيراد من السوق العالمية لتلبية احتياجاتها الغذائية، حيث تستورد مجموعة متنوعة من السلع الغذائية الرئيسية .

وفيما سبق تم تحليل هيكل واردات هذه السلع، وعلاقة النمو السكاني بالفجوة الغذائية في الجزائر ، لنخلص الى أن النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة الغذائية في ظل عدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية هذا الطلب.

أظهر التحليل وجود علاقة موجبة بين تعداد السكان وواردات السلع الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 ، كما تشير التحاليل إلى أن كل زيادة في تعداد السكان بمليون نسمة تؤدي إلى زيادة في واردات السلع الغذائية بـ 727 7321.دولار.

نتائج البحث : يمكن إيجاز أهم نتائج بحثنا هذا في النقاط التالية :

- جزء من مكونات الفجوة الغذائية الجزائرية يمكن إنتاجه محليا كاللحوم والقمح والشعير والخضر والسكر .
- تعاني الجزائر عجزا غذائيا مؤقت وليس دائم نظرا لوجود أراضي زراعية كافية لتحقيق أمن غذائي في بعض السلع المكونة للفجوة الغذائية الجزائرية والتي يساعد المناخ في إنتاجها في هذا البلد .
- هيكل التعداد السكاني في الجزائر يعتبر من بين أفضل الهياكل، نظر لانخفاض نسبة الإعالة العمرية وارتفاع نسبة السكان في سن العمل، واتصاف هذا الهيكل بما يسمى بظاهرة النافذة الديمغراقية .
- وجدنا أن هناك علاقة إحصائية طردية بين النمو السكاني والفجوة الغذائية في هذا البلد، إلا أننا نؤكد على أن التعداد السكاني في الجزائر لا يشكل أي تهديد على الأمن الغذائي في هذا البلد، وهذا نظرا لوجود مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية غير مستغلة بشكل جيد يمكنها أن توفر الغذاء لضعف سكان الجزائر في حال تم استغلالها أحسن استغلال ..
- لا يمكن اعتبار النمو السكاني بمثابة مشكلة تهدد الأمن الغذائي للبشرية ، وهذا لأن الله عز وجل قد خلق كل شيء بقدر، وكذلك وعدنا الله عز وجل بأنه ما من دابة في الأرض إلا وهو رازقها، كما أن النبي ﷺ قال "إن أحدكم لن يموت حتى يستوفي رزقه"، وبالتالي مادام الإنسان حيا فإن قوته الذي كتبه له الله عز وجل سيصله في وقته المعلوم .

التوصيات :

من جملة ما يمكننا أن نوصي به بناء على نتائج بحثنا هذا ما يلي :

- على الجزائر أن تقوم بالتوفيق في توجهات اليد العاملة إلى كل من القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي والقطاع الخدماتي، وذلك من خلال تقديم التحفيزات وتوفير المتابعة والإشراف للراغبين في الاستثمارات الفلاحية، وهذا من أجل الاستغلال الكامل

للأراضي الصالحة للزراعة وتخفيض الفجوة الغذائية خاصة لما يتعلق الأمر بتلك السلع الغذائية الإستراتيجية التي يمكن إنتاجها محليا كالقمح والشعير .

- السماح للخواص بالاستثمارات في السلع الغذائية الرئيسية التي يتم استيرادها كالسكر، كاستثمار صناعة السكر من التمور الذي نشط القطاع أصبح يؤتي أُكله في ولاية بسكرة، ومثل هذه الاستثمارات نظرا لأن مدخلات مثل هذه الصناعات مصدرها القطاع الفلاحي من قصب سكري، تمور وبنجر دراسة تحليلية وصفية لعلاقة النمو السكاني بالأمن الغذائي في الجزائر .
- استهداف الثروة البشرية العاطلة عن العمل وتوعيتها بمدى أهمية القطاع الفلاحي بالنسبة لهم وبالنسبة للبد وبالنسبة للأجيال القادمة .
- انتهاج إستراتيجية التوسع العمراني على حساب المناطق الصخرية وليس على حساب الأراضي الزراعية لضمان حقوق الأجيال القادمة من أراضي زراعية، خاصة وأن ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية أصبحت ظاهرة طبيعية في الجزائر .

الخاتمة العامة :

نختم دراستنا هذه بقول للاقتصادي مالتوس عن النمو السكاني وزيادته بشكل هندسي وعن الغذاء وزيادته بمتتالية هندسية، فما يمكن قوله هو أن تفكيره كان منطقيا في حدود الاقتصاد المغلق الذي يستغل ثرواته الطبيعية استغلالا تاما لإنتاج الغذاء، ففي هذه الحالة مثل هذا البلد جزء من سكانه معرض للمجاعة ومن ثم الموت، لكن في ظل وجود العديد من الدول والعديد من القارات، والعديد من الميزات لكل بلد من بلدان القارات الخمس، لا يمكن حدوث شيء مما تخوف منه الاقتصادي مالتوس، وهنا تأتي الحكمة الربانية في اختلاف بلدان وقارات العالم وتميزها عن بعضها بثروات الطبيعية، فحتى ولو استنفذت كل مصادرَّ الغذاء في البلد الواحد، فهناك مساعدات غذائية دولية، وهناك قروض دولية يمكن استغلالها في استيراد الغذاء .إذن فالنمو السكاني لا يمكن اعتباره عامل مؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي، وهذا ما التمسناه من تحليلنا لحالة الجزائر في هذا البحث، فبالرغم من معاناة الجزائر من فجوة غذائية في بعض السلع الغذائية الرئيسية إلا أن هذا ليس مستمرا، فعلى سبيل المثال القمح والشعير يتم إنتاجه في الجزائر، لكن الإنتاج لا يكفي وبالتالي يتم سد هذا النقص عن طريق الاستيراد، فهذا نتيجة للإهمال والقصور في استغلال الأراضي الزراعية في الجزائر، فقد تبين من تحليلنا في هذا البحث تمتع هذا البلد بأراضي زراعية كفيلة بتحقيق اكتفاء ذاتي في بعض من السلع المكونة للفجوة الغذائية الجزائرية، وبطبيعة الحال تحقيق الاكتفاء الذاتي يعتمد على اليد العاملة، وهنا تبرز أهمية التعداد السكاني للقيام بهذه العملية، خاصة تعداد سكان الجزائر الذي يتميز بما يسمى بالنافذة الديمغرافية، وبالتالي فالتعداد السكاني لا يشكل أي تهديد على إنتاج الغذاء في الجزائر .

كما يمكن القول أن نظرية مالتوس، التي وضعها الاقتصادي البريطاني توماس مالتوس في القرن الثامن عشر، تقترح فكرة أساسية: أن هناك تفاوتًا بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي. يقول مالتوس إن النمو السكاني يتسارع بشكل هندسي بينما يتسارع النمو الاقتصادي بشكل أبطأ، مما يؤدي في النهاية إلى فجوة غذائية وتدهور الحالة الاقتصادية.

في الجزائر، تُعد الفجوة الغذائية تحديًا ملحوظًا، حيث يواجه العديد من السكان صعوبة في الوصول إلى الغذاء الكافي والمغذي. يسهم النمو السكاني السريع في تفاقم هذه المشكلة، حيث يضع ضغطًا إضافيًا على موارد الغذاء والبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي النمو السكاني السريع إلى زيادة الفقر والبطالة، مما يزيد من عدم القدرة على الوصول إلى الغذاء.

للتغلب على هذه التحديات، يجب على الجزائر اتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي، وتعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تقليل معدلات النمو السكاني. يمكن أن تشمل هذه الإجراءات تعزيز التعليم وتوفير الخدمات الصحية الإنجابية، بالإضافة إلى تعزيز فرص العمل وتحسين الدخل للأسر. من خلال اتخاذ هذه الإجراءات، يمكن للجزائر العمل نحو تقليل الفجوة الغذائية وتحقيق التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي.

قائمة المراجع:

-الكتب:

1- أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات الاقتصادية_ انجليزي فرنسي عربي**، الطبعة الثانية، الناشرون :دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة_بيروت، 2003.

2-علي عبد الرزاق حلبي، **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006 .

3- أحمد علي اسماعيل، **الجغرافيا العامة :موضوعات مختارة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.

4- سيرروي كالن، ترجمة ليلى الجبالي، **عالم يفيض بسكانه**، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996.

5- عاطف علبي، **الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية و الجيوبولتيكيا** .المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .لبنان .ط 9 سنة.

6- رولان برسا، ترجمة حلا نوفل رزق الله، **الديمغرافيا الاحصائية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت لبنان، 1993.

7- عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، . الطبعة الثانية، 1996.

8- فتحي محمد أبو عيانة، **دراسات في علم السكان**، دار النهاة العربية، بيروت لبنان، 2002

9- فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية السكان :أسس وتطبيقات**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الرابعة، 1993.

10- عبد الغفور أحمد ، نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق ، دار الهدى للنشر و التوزيع ، 2008.

14- المعهد العربي للتخطيط ، الفجوة الغذائية في العالم العربي ، الكويت.

12- عبد القادر رزيق المخادمي ، الازمة الغذائية العالمية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2009.

13- المركز الوطني للمعلومات ، مادة المعلوماتية عن الأمن الغذائي ، الجمهورية اليمنية ، أفريل 2005.

14- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائي العربي ، الخرطوم – السودان ، 2014.

12.كامل علاوي كاظم الفتالوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي "مبادئ علم الاقتصاد" دار الصفاء، ط1، 2009 الاردن.

13.مايكل ابدجمان،"الاقتصاد الكلي -النظرية والسياسة-" ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، 1999، المملكة العربية السعودية، ص.455

14.محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة)دراسة مقارنة (، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.

15. مباركة نعامة ،دور الامن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية ،رسالة لنيل شاهدة ماجستير ،جامعة البليدة،2011، ص19

17. كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الامن الغذائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر ،3 2.

18. محمد رفيق حمدان، الامن الغذاء –نظرية ونظام وتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

19. محمد مدحت مصطفى ،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ،مكتبة الاشعاع للطباعة والتوزيع.1999،

20. مدحت القريشي،" التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل2007 الاردن.

27. ميشيل تودارو ،التنمية الاقتصادية ،الطبعة الانجليزية ،دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية .2006،

28. نزار سعد الدين العيسى ،مبادئ الاقتصاد الكلي، دار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ،بيروت 2001، .

ـمذكرات ورسائل التخرج:

1- عبد القادر قداوي ، أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2014 .

المراجع الأجنبية:

- Jacob S.Siegel and David A.Swanson1 ،**THE METHODS AND MATERIALS OF DEMOGRAPHY** ، Elsevier Academic Press ،Londen ،2004.

مواقع الأنترنت:

1- https://knoema.com/atlas/ranks/Cerealproduction?baseRegion=DZ 16.

ملخص الدراسة:

طرح بعض الاقتصاديين، مثل مالتوس، نظرية مفادها أن النمو السكاني المتزايد سيؤدي إلى نقص الغذاء في العالم ، لكن الواقع يُظهر عكس ذلك، حيث يمكن للدول التي تعاني من عجز غذائي سد احتياجاتها من خلال الاستيراد، إما عن طريق شراء الغذاء أو تلقي المساعدات الدولية.

تُعاني العديد من الدول من فجوة غذائية ناتجة عن عوامل بشرية مثل الزيادة السكانية (كما ذكر مالتوس) ، عوامل اقتصادية مثل ضعف الإنتاجية الزراعية أو قلة الاستثمار في القطاع الزراعي عوامل طبيعية مثل المناخ غير الملائم للزراعة، كما هو الحال في الجزائر التي تتميز بثلاثة أقاليم مناخية: البحر المتوسط، شبه جاف، صحراوي. تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة العجز الغذائي،خاصةً مع ثبات العوامل الأخرى وازدياد عدد السكان.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل هذه العلاقة وتحديد ما إذا كان للنمو السكاني تأثير على العجز الغذائي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : النمو السكاني ، العجز الغذائي ، الأمن الغذائي ، النمو الاقتصادي.

Abstract

Some economists, such as Malthus, proposed the theory that increasing population growth would lead to food shortages worldwide. However, reality shows the opposite, as countries experiencing food deficits can meet their needs through imports, either by purchasing food or receiving international aid. Many countries suffer from a food gap caused by human factors such as population growth (as mentioned by Malthus), economic factors such as low agricultural productivity or lack of investment in the agricultural sector, and natural factors such as an unsuitable climate for agriculture. This is the case in Algeria, which is characterized by three climatic regions: Mediterranean, semi-arid, and desert. These combined factors lead to an increase in food deficit, especially with other factors remaining constant and the population continuing to grow. This study aims to analyze this relationship and determine whether population growth has an impact on the food deficit in Algeria.

Keywords: population growth, food deficit, food security, economic growth.